الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعيّ عبد الحفيظ بوالصوف لميلة

معهد الآداب واللّغات — قسم اللّغة والأدب العربيّ

المرجع: .....

القياس الإعرابيّ بين المطّرد والشّاذ في علم أصول النّحو

كتاب القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربيّ

تخصص: لسانيات تطبيقيّة

إعداد الطّالبتين:

* **سلمى عناني**
* **روفية عبد العالي**

إشراف الأستاذ:

الدّكتور: فاتح مرزوق

السّنة الجامعيّة: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرو عرفان:

أول ما نبدأ به الشكر والحمد لله عز وجل الذي توكلنا عليه وشرح صدورنا، وأنار دروبنا، ويسر أمورنا الحمد لله خالق الأكوان مسير الليل والنهار على توفيقه لنا في اتمام هذا العمل، وبعد، لا يفوتنا التقدم بخالص الشكر وفائق التقدير والاحترام إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع الذي وضعنا فيه عصارة أفكارنا وخلاصة رحلة مشوارنا الجامعي كما نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان ما تفضل به من اشراف على هذا العمل الدكتور فاتح مرزوق، وتعهده بتوجيهاته القيمة وتصويباته السدة فجزاه الله عنا كل الخير، ونتمنى له التوفيق والسداد.

الاهداء:

بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء، بسم الله الذي تطمئن بذكره القلوب وتخشع الأبصار ويسبح له ما في السموات ومافي الأرض، الذي يبعث الرحمة في القلوب وينير الدروب سبحانه خالقي أحمده وأشكره.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين، إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى التي تحمل في قلبها الحب والحنان إلى من سهرت الليالي وضحت من أجل تربيتي أمي عزيزة.

إلى الذي رباني على الأخلاق الحميدة وإلى الذي أحسن تربيتي ورعايتي إلى الذي تعب وكدّ من أجل راحتي أبي حسين.

إلى من أرى البسمة في عيونهم والتفاءل في وجوههم إخواني: معاذ – رحيم – محمد – رفيق.

إلى منبع إرادتي وشجاعتي أخواتي: وداد – هدى – حنان – أحلام – روميسة.

وإلى الكتاكيت الصغار: ريتال – مراد- نسرين – رتاج – جنى- مريم – هارون.

إلى من ساندتني في هذا العمل وشاركتني فيه: سلمى.

روفية.

الاهداء:

إلى حبيب الله سيد الخلق أجمعين، نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين.

إلى من أتنى الليالي ساهرا إلى أبي الغالي "ساعد" الشامخ الفاضل الحريص علي، رؤوف بي رحيم. سندي المتين والمعين الذي شقى لتثقيفي وتنويري من أجل أن يراني أنضج على درب العلم.

إلى أعز ما أملك إلى بحر الدفئ ونبع السعادة والأمان إلى من أرضعتني لبن الحنان وسقتني ماء الحياة.

إلى من تطيب أيامي بقربها ويسعد قلبي بمنائها إلى أغلى كائن في الوجود أمي الحبيبة "ياقوت" .

إلى دفئ البيت وسعادته إخوتي وأخواتي، ريحان حياتي منهم أستمد عزمي وإصراري حفظهم الله.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب أو بعيد إلى من شاركتني الغرفة ومتاعب البحث صديقتي الغالية روفية إلى كل الأصدقاء والزملاء الذي وقفوا إلى جانبي في ساعة العسروالرخاء وأخص بالذكر صديقتي في دفعة الماستر مريم وخولة .

إلى كل من علمني حرفافي كل طور من أطوار التعليم أهدي هذا العمل المتواضع.

سلمى

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين وعلى آله الطاهرين وعلى أصحابه الغر الميامين أما بعد:

فتعد اللغة العربية من بين اللغات السامية التي حافظت على وجودها ومكانتها بين اللغات الأخرى؛ كونها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم أضف إلى ذلك أنها انمازت بمجموعة من الميزات تتجلى في تعدد أساليبها من مجاز واستعارة وترادف؛ إذ إنها لغة اشتقاقية حيث يمكن الاشتقاق من كلماتها عدد لا متناهٍ من الألفاظ والعبارات ذات الدلالات المختلفة؛ إذ إن هذه الميزة تمكننا من اشتقاق ألفاظ تتماشى مع تطورات العصر واكتشافاته.

وقد انقسمت اللغة العربية إلى مجموعة من العلوم منها: علم النحو وعلم الصرف وعلم البلاغة وعلم الدلالة. يقدمها علم أصول النحو؛ حيث يمثل هذا الأخير الخلفية الأساسية لعلم النحو في إعطائه الأسس والقواعد التي يقوم عليها في تطبيقاته ومسائله، ويبنى علم اصول النحو على أربعة أركان أساسية وهي: السماع، القياس، الإجماع واستصحاب الحال فقد أخذ النحاة بهذه الأركان وبنوا عليها قواعد النحو العربي.

ويعد القياس دليل من أدلة اصول النحو التي اعتمد عليها علماء النحو منذ القدم في ضبط قواعد اللغة وصونها من الخطأ ويقصد به قياس الفرع (المقيس) على الأصل (المقيس عليه) لاشتراكهما في علة جامعة بينهما حيث نجد عبد الله بن اسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) أول من تحدث عن القياس في اللغة لتتوالى بعده جهود علماء آخرين أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) وسيبويه (ت 180 هـ) وغيرهم ممن تبعوهم ونجد أن الاهتمام بمسألة القياس امتد

إلى العصر الحديث ويظهر ذلك من خلال مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أنشئ عام 1934م والذي كانت له جهود إضافية في هذا المجال.

وتكمن أهمية هذا الموضوع:

_ في تحديد دور القياس الإعرابي في بناء القواعد النحويّة وأحكامها، وكذلك معرفة هذه القواعد المطردة التي قاس عليها العلماء وما شذ منها.

ومن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع :

-كون القياس قضية من أهم القضايا التي أثارت الجدل بين العلماء قديما وحديثا .

_ من أجل معرفة تقسيمات أنواع القياس عند القدماء والمحدثين حسب مبدأي الاطراد والشذوذ.

_ وكذلك التعرف على الجهود الإضافية التي أتى بها (محمد الخضر حسين) في موضوع القياس.

_ ومن خلال هذا نروم إلى الإجابة عن الإشكالية الآتية:

_ فيم تمثلت الجهود القياسية عند محمد الخصر حسين؟

_ وما الطريقة التي اعتمد عليها في تصنيف القياس؟

للإجابة على هذه الإشكالية نضع مجموعة من الفرضيات هي كالآتي:

_ هل ثمة جهود لغوية قديمة في القياس الإعرابي؟ وإذا كانت هناك جهود لغوية قديمة في القياس الإعرابي؟ وإذا كانت جهود لغوية قديمة فما الجهود اللغوية التي أضافها المحدثون؟

_ أليست هناك قواعد لغوية يقوم عليها القياس الإعرابي؟

وقد أتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك في وصف الجانب النظري الذي يتمثل في مختلف التقسيمات التي وضعها العلماء القدامى والمحدثين لقياس بالإضافة إلى تحليل القواعد والأسس التي يقوم عليها القياس.

وجعلنا خطة البحث على وفق ما تقتضيه الإجابة عن الإشكالية المدروسة في البحث، فقد تضمنت الخطة فصلين: فصل تمهيدي وفصل أول تعقبهما مقدمة وخاتمة .

فقد تضمنت المقدمة تعريفا بالموضوع وأسباب اختيارنا له تليها الإشكالية التي ذكرناها بالإضافة إلى الفرضيات المنطلق منها وهيكلة البحث وأهم المصادر والمراجع الت اعتمدنا عليها في البحث مع ذكر الصعوبات التي واجهتنا.

وأما الفصل التمهيدي فكان موسوما بماهية علم أصول النحو، فقد عرضنا فيه مفهوم علم أصول النحو والأركان التي يقوم عليها؛ متمثلة في السماع القياس الإجماع واستصحاب الحال محاولين في ذلك إعطاء لمحة عن كل ركن ثم اختصت دراستنا في ركن القياس إذ أحبكنا فيه مفهومه اللغوي والاصطلاحي، كما ذكرنا أبرز الخلافات حول تقسيم أنواع القياس بين العلماء القدماء والمحدثين حسب المطرد والشاذ، وبعدها انتقلنا إلى ذكر قواعد القياس الإعرابي المتمثلة في بعض المسائل النحوية التي كانت محل اختلاف بين البصريين والكوفيين.

والفصل الأول كان عنوانه القياس الإعرابي عند محمد الخضر حسين؛ حيث قدمنا فيه ترجمة بهذا العالم اللغوي، كما قمنا بإعطاء ملخص موجز حول كتابه (القياس في اللغة العربية) وبيان منهجه في هذا الكتاب بالإضافة إلى ذكر قواعد القياس الإعرابي عنده.

وخاتمة تضمنت الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث وأهم النتائج التي توصلنا إليها.

لم تكن دراستنا هذه هي الأولى في هذا الموضوع و إنما كانت هناك دارسات أخرى سبقت هذا الموضوع تمثلت في :

_ القياس عند سيبويه في اصول النحو، ديتا يولياني، 2010م.

وقد اعتمدنا في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع:

لمعُ الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري، المدارس النحوية لشوقي ضيف، القياس في اللغة العربية لـ: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين.

ولقد واجهتنا في بحثنا هذا مجموعة من الصعوبات منها :

-الارتباط الوثيق الصلة بين علم أصول النحو وعلم أصول الفقه أدى إلى تداخل مصطلحات العلمين في بعضهما من بعض، كما أن التأثر الكبير لعلم اصول النحو بعلم اصول الفقه انعكس في المناهج المتبعة وطرق التأليف.

وفي الأخير نشكر لله لأن وفّقنا لإتمام هذا البحث؛ ولا يسعنا إلا أن نقول: إن عملنا هذا مجرد اجتهاد يسير في هذا الموضوع فنحن لم نحط بكل جوانبه، كما نتقدم بالشكر الجزيل

لأستاذنا المشرف الدكتور " فاتح مرزوق" الذي أدعمنا بتوجيهاته ونصائحه القيمة، فلم يبخل علينا كلما قصدناه، ولم يردنا كلما طلبنا عونه طيلة فترة إنجازنا لهذا البحث.

الفصل التمهيدي:

تحديد المفاهيم و المصطلحات

1 ـ : مفهوم علم أصول النحو.

2 ـ : أركان علم أصول النحو.

1.2 ـ : السماع.

2.2 ـ : القياس.

3.2 ـ : الاجماع.

4.2 ـ : استصحاب الحال.

الفصل التّمهيديّ: تحديد المفاهيم والمصطلحات

أولا ماهية علم اصول النحو:

1- مفهوم علم أصول النحو: امتازت اللغة العربية بعلوم مختلفة، جعلت لها مكانة بين اللغات الأخرى فقد تعددت وتنوعت وتفرعت هذه العلوم خدمة لهذه اللغة ومن هذه العلوم نجد علم اصول النحو الذي يمثل المعالم الأولى لعلم النحو العربي، ويعتبر كذلك من أهم علوم اللسان العربي الذي رسم المبادئ والقواعد العامة الأولى لعلم النحو.

ويعرفه (ابن الأنباري ت 577 هـ): " اصول النحو هي أدلته التي تفرغت منها فروعه واصوله كما أن اصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله." [1]

كما يعرفه (جلال الدين السيوطي ت 991 هـ) بقوله: " اصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها حال المستدل. "[2]

نستنتج من تقسيم العالمين (ان الانباري وجلال الدين السيوطي) أن هناك اختلاف من حيث التقسيم ، كما هو موضح في الشكلين الآتيين:

[1]- ابن الأنباري، لمع الادلة في اصول النحو، ت ح : سعيد الأفغاني، ط2. بيروت: 1971، دار الفكر، ص 80.

[2] - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في اصول النحو تح عبد الحكيم عطية ط2. 2006، دار البيروتي، ص 21.

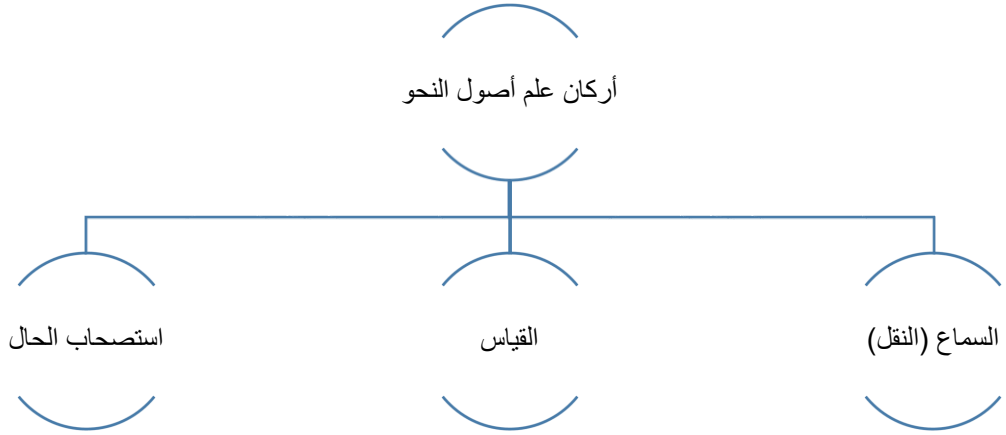

تقسيم أركان علم أصول النحو عند ابن الأنباري

الشكل –1–

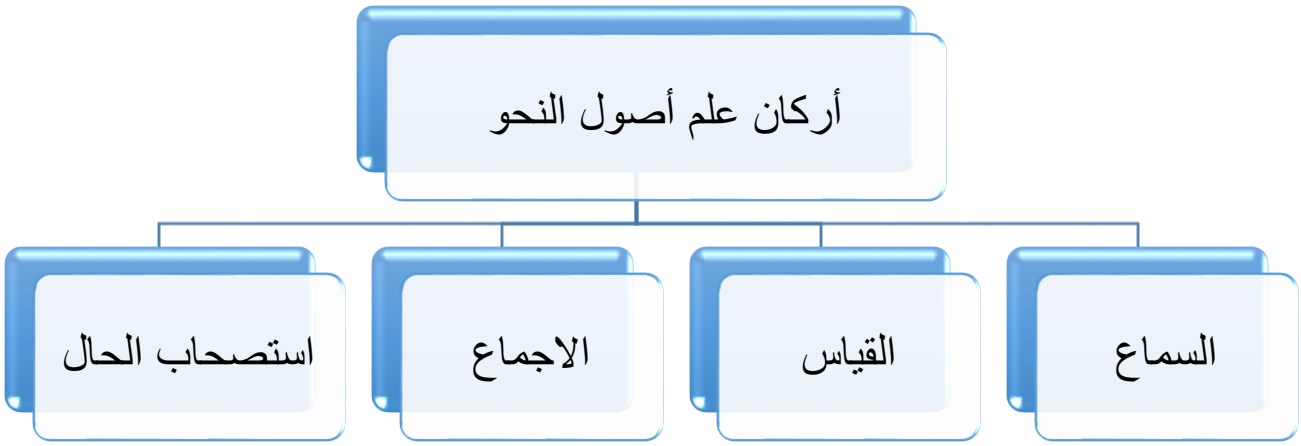

تقسيم أركان علم أصول النحو عند السيوطي

الشكل –2–

إن علم اصول النحو لم يلق اهتماما كبيرا من قبل القدماء فقط، إنما المحدثين كذلك فقد أعطوا له نصيبا من الحديث والتأليف حيث يعرفه محمد عيد في قوله " الأسس التي يبنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية.[1]

والمقصود من هذا القول : إن علم اصول النحو هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي لها دور رئيس في بناء المسائل والتطبيقات النحوية كما سعت هذه القواعد إلى توجيه فكر وآراء النحاة بالإضافة إلى خلافاتهم وجدلهم حول قضايا مختلفة، فقد كانت اللبنة الأساس التي يأخذ منها كل مؤلف في مؤلفه.

2. أركان علم اصول النحو:

علم اصول النحو شأنه شأن العلوم الأخرى له أركان يقوم عليها تتمثل في : السماع "القياس الاجماع ، استصحاب الحال.

2. 1. السماع :

يعد السماع الركن الأول من اصول النحو وهذا من خلال إجماع العلماء فيه، وهذا واضح في قول (ابن الأنباري) إذ يعرفه قائلا: " هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح)

[1]. محمد عيد، اصول النحو العربي، في نظر النحات ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، (د ت) ، ط 4. القاهرة :1989، علم الكتب، ص 1.

الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وما شذّ من كلامهم" [1]

والبين من قول ابن الأنباري أن المعايير أو الاعتبارات العلمية للنقل عند العرب هي:

- الرواية
- الرحلة
- التدوين
- المشافهة

1.1.2: مصادر السماع: ينماز السماع بمصادر عديدة وهي: القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف وكلام العرب.

1.1.1.2: القرآن الكريم:

يعد القرآن الكريم اللبنة الأساسية عند العلماء في الاستدلال والاستشهاد؛ كونه أكثر المصادر صحة على الإطلاق.

وهذا ما دل عليه (سعيد الأفغاني) بقوله: " لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم

[1]_ ابن الانباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 81.

فهو النص العربي؛ الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ولم تعتني أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم"[1]

ويقر (سعيد الأفغاني) بحقيقة مفادها أنه لم يوجد أي نص توفر لديه ما توافر عليه القرآن الكريم من ضبط وتدوين وتحرير رواياته سواء عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة، فالقرآن الكريم حظي بعناية كبيرة من طرف المسلمين على خلاف الأمم الأخرى.

2.1.1.2: الحديث النبوي الشريف:

يتمثل الحديث النبوي الشريف في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ويأتي بعد القرآن الكريم فقد استشهد به علماء اللغة العربية في بعض العلوم كالبلاغة ولم يستشهدوا به في علوم أخرى كالنحو وكان الاستشهاد به قليلا مقارنة بمصادر السماع الأخرى التي كان لها الريادة في الاستشهاد.

قسمت (خديجة الحديثي) النحاة في الاحتجاج بالحديث إلى ثلاثة مذاهب وهي: [2]

1. مذهب المانعين مطلقا: يمثل القائلين به ابن الضائع ... كان يرى ثلاثة أشياء:

. أن الأول لم يحتجوا بالحديث مطلقا.

. أن سبب تركهم الاحتجاج به جواز نقله بالمعنى.

[1]_ سعيد الأفغاني، في اصول النحو، (د ط)، بيروت: 1987، المكتب الإسلامي، ص 28.

[2]_ خديجة الحديثي، موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث النبوي الشريف، (د. ط)، العراق: 1981، دار الرشيد، ص 19.

. أن أول من احتج به من النحاة أو أكثر من ذلك إبن خروف وأبو حيان الذي يتبين لنا من كلامه شيئان:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمنه صلى الله عليه وسلم فقال فيه لفظا واحدا فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل بتلك الألفاظ نحو ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم " زوجتكها بما معك من القرآن" ، " وملكتها بما معك" ...

ثانيهما: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثير من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك ...[1]

ويتضح أن المذهب الأول امتنع عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ومن ممثلي هذا المذهب (ابن الضائع، ابن خروف، أبو حيان) ومن الحجج التي اعتمدوا عليها نذكر:

. إجازة نقل الرواة للحديث النبوي الشريف بالمعنى فقد نتج عن ذلك تنوع في روايات القصة الواحدة بالإضافة إلى تنوع الألفاظ والتراكيب.

. رواية الحديث النبوي الشريف من طرف رواة المعاجم أدى إلى اللحن فيه بحكم أنهم غير عرب لا يفقهون في اللسان العربي.

2. " مذهب المجوزين مطلقا: وعلى رأسهم ابن مالك ... ومن يقول منهم بجواز بالنقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ... "[1]

[1] _ خديجة الحديثي، موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث الشريف، ص 21.

وأما المذهب الثاني فقد أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف ومن مثلوا هذا المذهب نجد (ابن مالك) الذي جوز رواية الحديث بالمعنى وحجته في ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب.

3. " مذهب المتوسطين وقد وقف هؤلاء موقفا وسط بين المانعين مطلقا والمجوزين مطلقا وكان المتحدث بلسانهم والمدافع برأيهم (الإمام الشاطبي) ... وأما الحديث النبوي فعلى قسمين:

وقسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم ... فهذا يصح الاستشهاد به في العربية."[1]

وبالنسبة للمذهب الثالث فقد أخذ موقف التوسط بين المنع والجواز من بينهم (الامام الشاطبي) الذي يرى أنه الحديث قسمين:

. الأول: اهتم ناقل الحديث بمعنى الحديث لا بلفظه وهذا القسم لم يستخدمه أهل اللسان في الاستشهاد.

. أما الثاني: أولى ناقل الحديث اهتمامه للألفاظ بوجه خاص كفصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم في الأحاديث حيث أن هذا النوع يمكن الاستشهاد به.

[1] _ خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص23

3.1.1.2: كلام العرب: يمثل كلام العرب المصدر الثالث من مصادر السماع ويتجلى هذا في الشعر والنثر، حيث كثر الاستشهاد بالشعر على غرار النثر بحكم أن الشعر كان دستورهم في ذلك الوقت.

ولقد اجتهد النحاة على وضع أسس ومعايير محددة في الاستشهاد بكلام العرب وهي:

معيار (أساس) المكان (القبائل العربية):

ويقول (جلال الدين السيوطي ت 911 هـ) : " كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح ... وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس و تميم وأسد وهؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين " [1]

وخلاصة القول أن السيوطي تمكن من تحديد القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وعلى رأسهم قبيلة قريش التي كانت هي الأفصح والأبلغ وهناك أيضا قبائل أخرى تميزت بالفصاحة هي قيس وتميم، أسد، هذيل، بعض كنانة وبعض الطائيين.

وفي موضع آخر يقول: " فإنه لم يأخذ لا من لخم ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر و القبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، ... ولا من تغلب ولا من نمر فإنهم بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ...."[2]

[1] _ جلال الدين السيوطي، الاقتراح، في أصول النحو ، ص 17.

[2] _ المرجع نفسه ص 47 فما بعدها.

وكما ذكر في السياق ذاته القبائل غير الموثوق بفصاحتها وذلك بسبب مجاورتها للأعاجم وهي على النحو التالي: لخم وجذام لمجاورتهم لأهل مصر و القبط وقضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم لأهل الشام، تغلب ونمر لمجاورتهم لليونان.

. معيار (أساس) الزمان: (300 هـ)

يقول (محمد خير الحلواني):" سيطرت المكان على عقول النحويين فالأعرابي الفصيح الذي عاش في البادية وقل اختلافه إلى المدينة ولم يطل فيها مكوثه سواء كان من القرن الأول أم الثالث للهجرة. "[1]

وحدد (محمد خير الحلواني) الفترة الزمنية للكلام العربي الفصيح سواء كانت في القرن الاول أم الثالث للهجرة ذلك لأن الأعرابي الفصيح هو الذي عاش في القبائل البدوية ولم يكثر الذهاب إلى المدينة ولم يكثر البقاء فيها .

وكما قال (علي أبو المكارم) في هذا السياق : " تمتد قرابة ثلاثة قرون في الحواضر ، على حين تصل إلى حوالي خمسة قرون في البداوي، من هذه الفترة قرابة قرن ونصف قرن قبل الإسلام وبقيت المدة تمتد في العصور الإسلامية حتى عهد بني العباس ، وفي تصور النحاة أن هذه الفترة التاريخية تمتاز بخصائص لغوية بالغة الأهمية: وهي سلامة نصوصها من الخطأ وبراءتها من اللحن وخلوصها من شوائب العجمة " [2]

[1] _ محمد خير الحلواني، اصول النحو العربي، ط 2 . الرباط: 1983 ، الناشر الأطلسي، ص 61

[2] _ علي أبو المكارم، اصول التفكير النحوي، ط1،2007، دار الغريب ، ص 221.

تم تحديد فترة الاستشهاد بكلام العرب بمدة ثلاثة قرون في القبائل الحواضر وبمدة تقدر تقريبا بخمسة قرون في القبائل البدوية وبقي التحديد على هذا النحو قرابة قرن ونصف قرن قبل الإسلام وحتى عهد بني العباس، ويرى النحاة أن هذه الحقبة الزمانية امتازت بسمات لغوية تتمثل في خلو نصوص هذه الفترة من الأخطاء بالإضافة إلى التخلص من لحن الأعاجم.

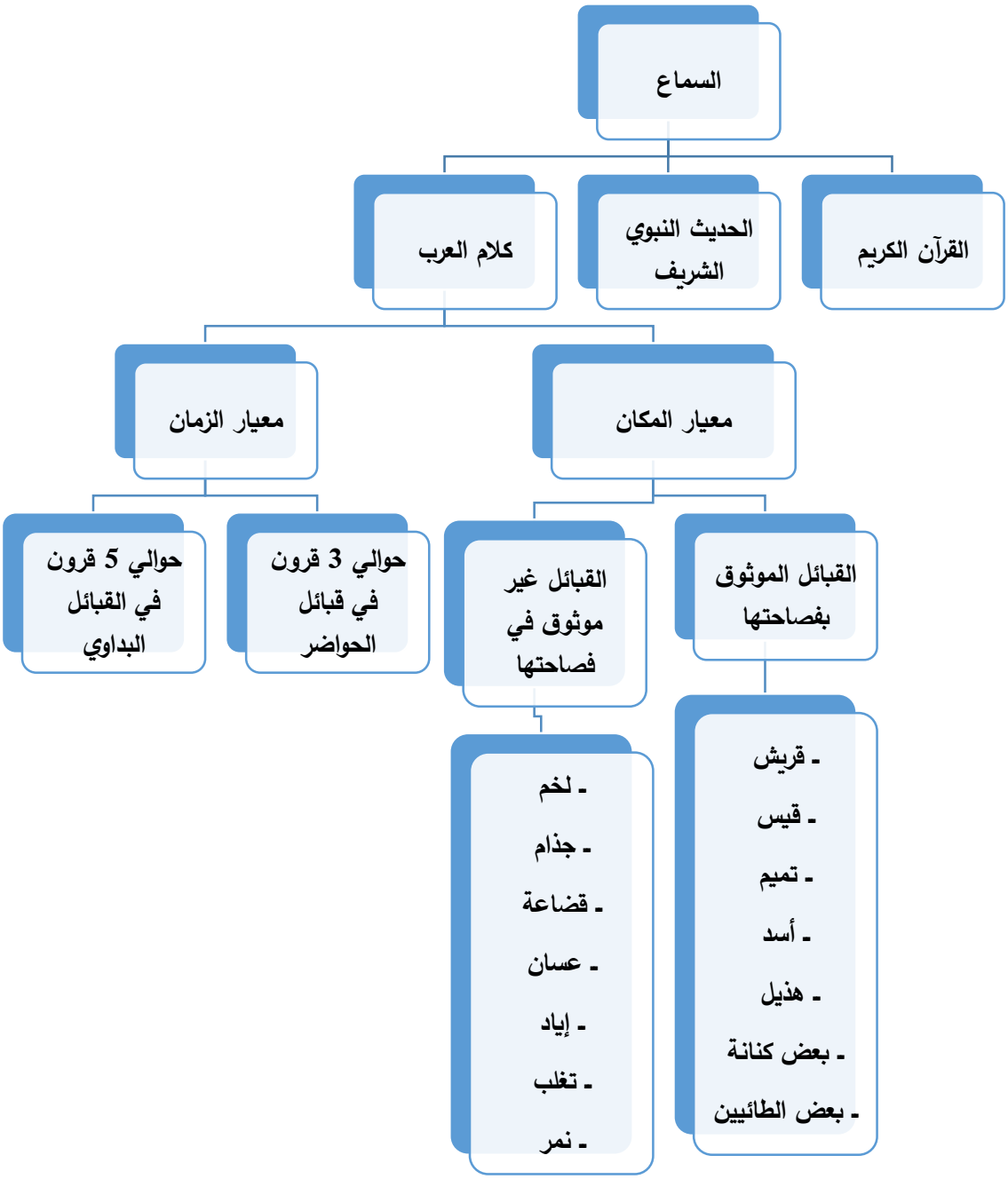

مصادر السماع
الشكل ـ3ـ

2.2: القياس:

القياس مصطلح من المصطلحات التي استخدمها العلماء منذ القدم وهو الركن الثاني من أركان علم أصول النحو.

ويعرفه ابن الأنباري (ت577 هـ) بقوله: "هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وهو إلحاق الفرع بالأصل بجامع "[1]

وبين ابن الأنباري أركان القياس وهي: المقيس (الفرع) والمقيس عليه (الأصل) والعلة الجامعة بينهما والحكم ؛ حيث أنه يمكن إعطاء المقيس حكم المقيس عليه إذا كانت هناك علة جامعة بينهما .

1.2.2: أركان القياس: حدد النحاة أركان القياس في: المقيس، المقيس عليه، الحكم ، العلة.

. المقيس (الفرع):

ويرى (علي ابو المكارم): " المقيس عند النّحاة أنواع شتى ولكنها على تنوعها تندرج جميعا تحت قسمين رئيسين؛ لأنها إما نصوص تحم على نصوص أو أحكام تحمل على أحكام ، ومن ثمة يمكن أن نقسم القياس بحسب نوع المقيس إلى قياس النصوص وقياس الظواهر ".[2]

[1] _ ابن الأنباري، لمع الأدلة في اصول النحو، ص 93.

[2] _ علي أبو المكارم، اصول التفكير النحوي ، ص 85.

إن أقسام المقيس عند النحاة كثيرة ومتنوعة ومتفرعة وعلى رغم من كثرتها وتفرعها إلا أنها تصنف كلها ضمن صنفين أساسين هما قياس النصوص وقياس الظواهر.

- المقيس عليه (الأصل):

ويذكر في السياق ذاته أن: " المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان هذا النقل بواسطة السمع أو الرواية وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص." [1]

ويرى النحاة أن المقيس عليه يكون عن طريق النصوص اللغوية المنقولة وهذا النقل يكون على أساس السماع أم الرواية بغض النظر عن طبيعة هذه الرواية إن كانت شفوية أو مدونة أو عن طريق الأحكام النحوية التي صاغها النحاة من خلال اطلاعهم على هاته النصوص ودراستها

. العلة:

هي " أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه أوجب له حكما ، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه." [2]

إن العلة هي الشرط الذي إذا تحقق في المقيس عليه والمقيس أعطى لهما حكما نحويا .

[1] _ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 95.

[2] _ المرجع نفسه ، ص 108.

. الحكم:

يقصد به: "إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطائه حكمه وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه. يتضمن بالضرورة انتفاء ضد هذا الحكم ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم عند النحاة أول الأمر إلى مجموعتين: أحكام واجبة وأخرى ممنوعة." [1]

عند إلحاق المقيس بالمقيس عليه ليس من الضرورة اعطاء المقيس عليه حكم المقيس، أما في حالة إعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتطلب بالضرورة نفيا إتجاه هذا الحكم ومن خلال هذا المنطلق يتضح أن الأحكام الصادرة عن القياس صنفها النحاة إلى نوعين: أحكام واجبة وأخرى ممنوعة.

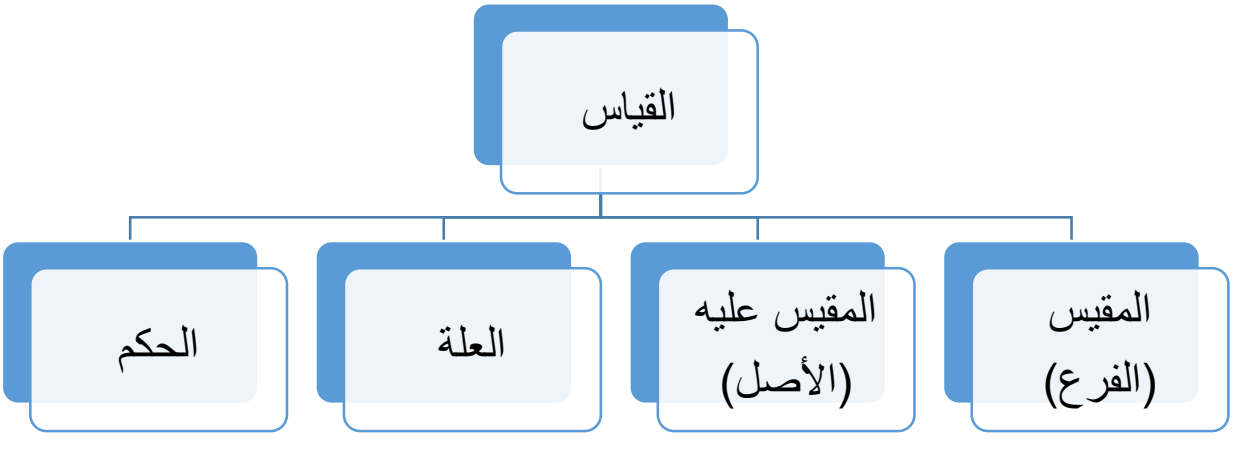

أركان القياس
الشكل ـ4ـ

[1] _ علي ابو المكارم ، اصول التفكير النحوي ، ص 114.

. نموذج من القياس:

مثل (إن) تفيد التوكيد فتنصب الإسم ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها فقيس عليها لا النافية للجنس وكلاهما يفيد التوكيد (إن تفيد التوكيد بالإثبات ولا النافية تفيد التوكيد بالنفي)

1. الأصل (المقيس عليه) : إنّ

2. الفرع (المقيس) : قياس لا النافية للجنس على إن فأصبحت تنصب الإسم وترفع الخبر.

3. العلة: إن كليهما يفيد التوكيد فإن تفيد التوكيد بالإثبات ولا النافية للجنس تفيد التوكيد بالنفي.

4. الحكم : إن تنصب الإسم وترفع الخبر.

3.2: الإجماع: اختلف العلماء في مرتبة الإجماع فمن العلماء من وضعه في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس وهناك من يضعه في المرتبة الثانية بعد القياس.

ويعرفه (محمد اسماعيل المشهداني): بقوله "هو اتفاق العرب أو القراء أو الرواة ، أو مجتهدي النحاة على مسألة من مسائل ا لنحو اتفاقا صريحا أو سكوتيا لسند." [1]

فالإجماع يقصد به ثبوت الرواة والنحاة على رأي ما في مسألة متعلقة بالنحو إما أن يكون صريحا أو سكوتيا لظاهرة معينة في عصر معين .

1.3.2: شروط الإجماع : حدد الفقهاء للإجماع مجموعة من الشروط وهي: [1]

[1] _ محمد اسماعيل المشهداني، الاجماع دراسة في أصول النحو العربي، ط1. عمان : 2013، دار الغيداء، ص 43.

. أهلية الاجتهاد أي أن يكون الاتفاق بين المجتهدين .

. أن يكون الاتفاق من جميع المجتهدين.

. أن يكون المجتهدون من أمة محمد صلى الله عليه وسلم.

. أن يكون محل الإتفاق حكما شرعيا قابلا للإجتهاد.

. تعزيز الإتفاق بسند شرعي.

لا بد أن يكون الإجماع من قبل المجتهدين كما يجب أن يكون هؤلاء المجتهدين مسلمين ، أي من أمة محمد صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته.

يستلزم في الإجماع حكم شرعي قابل للإجتهاد مع دعم هذا الإجماع لدليل شرعي.

4.2: استصحاب الحال:

هو آخر مصادر علم اصول النحو التي استشهد بها العلماء والنحاة في عدة أمور.

ويرى (زكريا الشاوي المغربي الجزائري) بأن استصحاب الحال: " هو إبقاء ماكان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل". [2] وفي موضع آخر يقول فيه (محمود أحمد نحلة): " بقاء الأمر مالم يوجد ما يغيره، بمعنى أن ما ثبت في الماضي فالأصل بقاؤه في الحاضر والمستقبل

[1] _ محمد اسماعيل المشهداني، الاجماع دراسة في أصول النحو العربي ، ص 41.

[2] _ زكريا الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم اصول النحو ، تح : عبد الرزاق الرحمن السعدي، ط1. العراق: 1990،دار الأنباء للطباعة والنشر، ص 97.

وعرفه إبن القيم: بأنه إستدامة ماكان ثابتا، ونفي ماكان منفيا أي: بقاء الحكم نفيا وإثباتا حتى يقوم دليل على تغيير الحال" [1]

ويعني بهذا أن ما ثبت وجوده في الماضي وله دليل يبقى سائر في الحاضر وحتى المستقبل وترك حكم ما نفي منفيا وما ثبت ثابتا إلى أن تتوفر حجة على تغيير الحال.

1.4.2: أنواع استصحاب الحال:

يرى الاصوليين أن استصحاب الحال ينقسم إلى ثلاثة أنواع:[2]

الأول: استصحاب الحكم الأصلي للأشياء وهو الإباحة عند عدم الدليل على خلافه، وهذا النوع من الاستصحاب لم يخالف أحد من العلماء في العمل به وإن خالف بعضهم في تسميته استصحابا.

الثاني: استصحاب العدم الأصلي أو البراءة الأصلية، كالحكم ببراءة الذمة من التكاليف الشرعية والحقوق حتى يوجد الدليل الذي يدل على شغلها كالالتزام أو الإتلاف.

الثالث: استصحاب ما دل الشرع على ثبوته لوجود سببه؛ كثبوت الملك عند وجود السبب الذي يفيده[3]. ويقصد باستصحاب الحكم الأصلي للأشياء عدم وجود دليل على شيء ما؛ حيث يجوز العمل به، وقد اتفق جميع العلماء على الأخذ به وإن كان هناك خلاف بينهم كان في

[1] _ محمود أحمد نحلة، اصول النحو العربي، ط1. لبنان: 1987، دار العلوم العربية ، بيروت، ص 141.

[2] _ خديجة الحديثي، الشاهد واصول النحو في كتاب سبويه، (د. ط). 1974، مطبوعات جامعة الكويت، ص 447.

[3] _ المرجع نفسه، ص 447.

التسمية، كما يتطلب استصحاب العدم الأصلي أو البراءة الأصلية وجود دليل لها، والنوع الثالث يشترط توفر سبب لثبوت شيء ما.

. نموذج من استصحاب الحال:

" المراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء حق يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ويوجب الإعراب وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحذف أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحو: (الذي) وتضمن معنى الحرف في النحو: (كيف). وما يوجب الإعراب في الأفعال هو مضارعة الإسم في النحو: (يذهب) و (يكتب) و (يركب) وما أشبه ذلك" [1]

يتبين لنا من هذا أن الأصل في الأسماء هو الإعراب والأصل في الأفعال هو البناء.

[1] _ خديجة الحديثي الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 448.

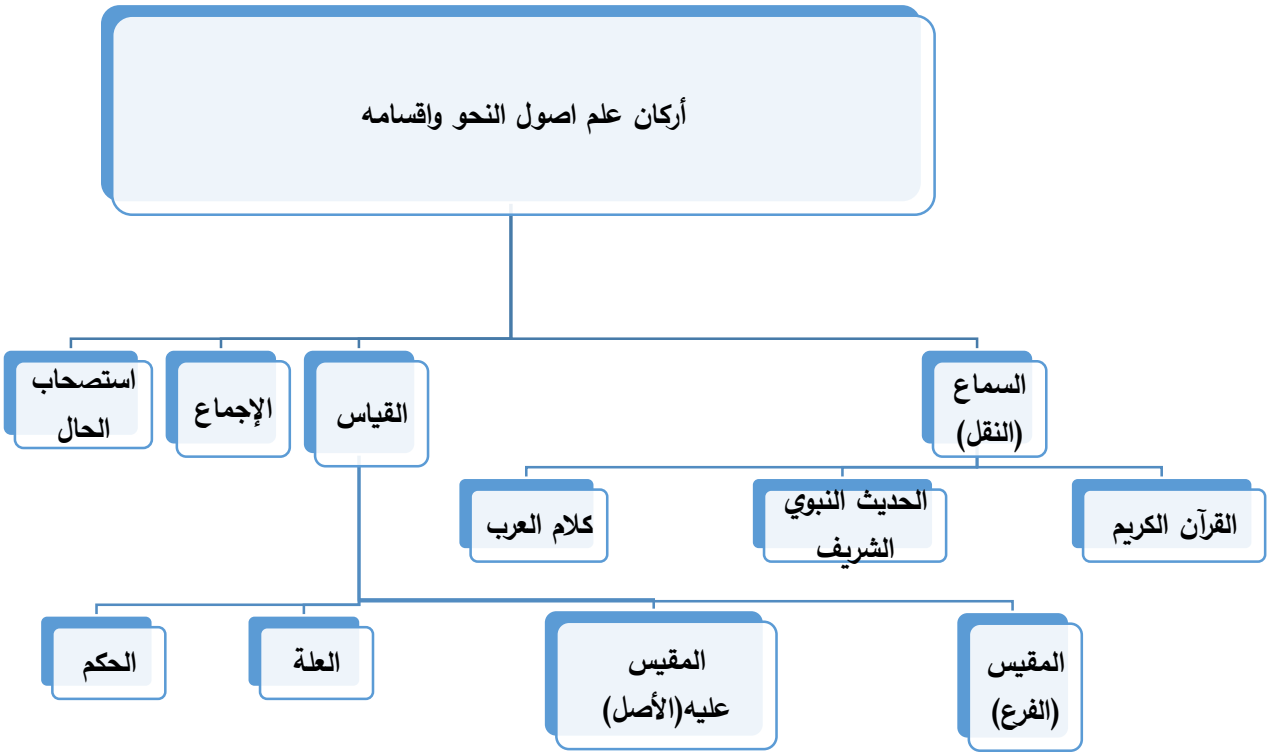

مخطط يوضح أركان علم اصول النحو وأقسامه
الشكل -5-

ثانيا: ماهية القياس في الدرس اللغوي:

1ـ مفهوم القياس لغة واصطلاحا

1ـ1: مفهوم القياس لغة.

2ـ1: مفهوم القياس اصطلاحا.

2ـ مفهوم المطرد والشاذ.

1ـ2: مفهوم المطرد لغة واصطلاحا.

2ـ2: مفهوم الشاذ لغة واصطلاحا.

3ـ خلافات تقسيم أنواع القياس بين القدماء والمحدثين حسب المطرد والشاذ.

1ـ3: خلافات تقسيم أنواع القياس عند القدماء

2ـ3: خلافات تقسيم انواع القياس عند المحدثين

ثانيا: ماهية القياس في الدرس اللغوي:

1. مفهوم القياس: لقد كان القياس معيارا أساسا يستند إليه في وضع القواعد والأحكام النحوية وبنائها وذلك من خلال قياس قاعدة على قاعدة أخرى لاشتراكهما في الحكم,

1-1: لغة: ورد المفهوم اللغوي للقياس في الصحاح (للجوهري ت 398 هـ): "قيس قست الشيء بالشيء: قدرته على مثاله ويقال بينهما قيسُ رمحٍ وقاسُ رمحٍ، أي قدرُ رمحٍ "[1]

ويعرفه (الزمخشري ت 538 هـ): " قيس: قاسهُ به وعليه وإليه قيسا و قياسا وإقتاسه. ورجلٌ قياسٌ، وهو مقيس عليه. وقاسه بالمقياس والمقاييس الصحيحة. وقايست بين الشيئين." [2]

وفي موضع آخر يعرفه (ابن منظور ت 711 هـ) في لسان العرب: " قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا، وقاسه وقيّسَهُ إذا قدره على مثاله، ... والمقياس المقدار. وقاس الشيء يقوسه قوسا: لغة في قاسه ويقيسه ويقال: قِسْتُهُ و قُستُهُ و أُقَوسُهُ قوسا وقياسا... والقيس والقاسُ: القدرُ. " [3]

من خلال التعريفات السابقة، نستنتج أن القياس في تعريفه اللغوي يقصد به المقدار بمعنى تقدير شيء على شيء آخر.

---

[1] ـ الجوهري، الصحاح، تح: محمد تامر وآخرون، (د. ط). القاهرة: 2009، دار الحديث، مج: 1، مادة (ق، ا، س).

[2] ـ الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ط1. لبنان: 1998، دار الكتب العلمية، بيروت، ج: 2، مادة (ق، ا، س).

[3] ـ إبن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، (د. ط). القاهرة: (د، ت)، دار المعرف، ج: 46، مج: 5، مادة (ق، ا، س).

2.1: اصطلاحا: لقد تناول الدارسون القياس بمفاهيم متعددة من بينهم (علي بن عبد الله الرماني ت 384 هـ): " هو الجمع بين الأول والثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول"[1] والمقصود من هذا القول أن القياس هو الجمع بين أمرين، فإذا صح الأمر الأول صح الأمر الثاني أما إذا فسد الأمر الثاني أدى بالضرورة إلى فساد الأمر الأول.

وورد تعريف القياس عند (ابن الأنباري ت 577 هـ) بصفة صريحة إذ يقول: " أما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[2] يراد به قياس شيء مجهول الحكم (غير المنقول) على شيء معلوم الحكم (منقول)، لاستنباط الأحكام النحوية.

ويقصد به (عباس حسن): " القياس محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلا منها على كلامهم، في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وما يتبع ذلك" [3]

والمقصود من القياس هو محاكاة كلام العرب كما هو وهو ما يعرف بالنحو الاستقرائي أو الاستعمالي.

---

[1] ـ عمر مفتاح سويعد، المقاييس والعلل الصرفية والنحوية وموقف علماء العربية منها، ليبيا: 2012، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 17 ، ص 198.

[2] ـ ابن الانباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، ط 1. دمشق: 1957، دار الفكر، ص 45 فما بعدها.

[3] ـ عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، (د،ط). مصر: 1996، دار المعارف، ص 22.

ومن الذين أسهموا أيضا في هذا المجال نجد (علي جمعة) إذ يقول: " حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما" [1]

يضع **علي جمعة** شروط للقياس وتتمثل أن يكون المقيس والمقيس عليه معلومين غير مجهولين حتى يمكن تأكيد الحكم أو نفيه، كما يشترط أن تكون هناك علة جامعة بينهما.

2. مفهوم المطرد والشاذ: يعد المطرد والشاذ من أهم المباحث اللغوية في علم أصول النحو إذ أن هاذين المبحثين شغلا بال النحاة واللغويين من القديم إلى الحديث.

1.2: مفهوم المطرد:

1.1.2: لغة: ورد المطرد في المعاجم العربية بعدة معان؛ إذ يعرفه (ابن فارس ت 396 هـ): " الطاء والراء والدال أصل واحد صحيح يدل على إبعاد. يقال طردته طردا. وأطرَدَهُ السلطان وطرده، إذ أخرجه عن بلده. والطرد معالجة أخذ الصيد، والطريدة : الصيد. ومطاردة الأقران: حمل بعضهم على بعض، وقيل ذلك لأن هذا يطرد ذاك." [2]

ويقول (ابن منظور ت 711 هـ) :" طرِدَ: الطَّرْدُ: الشّل؛ طرَدَهُ يَطْرُدُهُ طردًا وطرَدًا وطَرَدَهُ، ... والطريد المطرود من الناس ...، والطرد الابعاد وطردته: نحيته ... وأطرد الشيء تبع بعضه بعضا وجرى وأطرد الأمر: استقام." [3]

---

[1] ـ علي جمعة، القياس عند الأصوليين، ط1. مصر: 2006، دار الرسالة بالقاهرة، ص 33.

[2] _ابن فارس ، مقاييس اللغة العربية، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2. 1979، دار الفكر، ج: 3، مادة (ط، ر، د).

[3] _ابن منظور، لسان العرب، ج: 36، مج:4، مادة (ط، ر، د).

ويشير كذلك (الزبيدي ت 1205 هـ) لهذا المصطلح إذ يقول: " (الطرد) بفتح فاء السكون (ويحرك: الإبعاد) والتنحية، طردَهُ يطرُدُهُ طردًا وطَردًا والرجل طريدٌ وطرودٌ، فطرَدَ ... والطردُ وطَرَدَ (ضم الإبل من نواحيها) طردت الابل طردا أي ضممتها من نواحيها، وأطردتها أمرت بطردها أي ظنها. " [1]

ونخلص من هذه التعريفات اللغوية أن المطرد (الاطراد) هو التتابع والابعاد والتنحية والاستقامة.

2.1.2: اصطلاحا: يشير (محمد السمير اللبدي) إلى المعنى الاصطلاحي للمطرد على أنه : " هو التتابع والاستقامة اطراد القاعدة هو تتابعها وعدم تخلفها" [2]

وفي موضع آخر نجد (علي أبو المكارم) إذ يقول: " ومعنى كون الطرد جامعا بين الطرفين: الفرع والأصل، أو المقيس والمقيس عليه أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة" [3] فالمطرد في نظر علي ابو المكارم هو الذي يجمع بين المقيس والمقيس عليه بشرط أن يكون لكل منهما حكم من غير وجود علة.

[1] _الزبيدي، تاج العروس، تح: عبد العزيز مطر، ط2، 1994، مطبعة حكومة الكويت، ج8، مادة (ط، ر، د).

[2] _ محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1. 1985، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، ص 139.

[3] _ علي أبو المكارم، أصو التفكير النحوي، ص 111

2.2: مفهوم الشاذ:

1.2.2: لغة: يقصد به عند (ابن منظور ت 711 هـ): " شذذَ. شذّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُ شذوذا انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذٌ وأشذه غيره ... ، وشذان الناس: ما تفرق منهم، وشذاذ الناس: الذين يكونون في القوم ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم."[1]

وقد اعطى (الفيروز أبادي ت 817 هـ) مفهوما لغويا للشاذ هو :" شَذَذَ شذّ يشُذُّ شذًا وشذوذا: ندر عن الجمهور، وشذه هو كمده لا غير وشذذه وأشذه والشذاذُ: القلال والذين لم يكونوا في حيهم ومنازلهم. والشِذان بالكسر: سدرٌ وبالفتح والضم ما تفرق من الحصى وغيره" [2]

ومن المعاجم الحديثة التي عرفته نجد معجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: " شذّ شذوذًا : انفرد عن الجماعة أو خالفهم ويقال : شذَّ عن الجماعة والكلام: خرج عن القاعدة وخالف القياس (أشذ) فلان: جاء بقول شاذّ والشيء أبعده والقول جاء به شاذًّا" [3] والمقصود من المفهوم اللغوي للشاذ (الشذوذ) هو الانفراد عن الجمهور والخروج عن القاعدة ومخالفة القياس.

2.2.2: اصطلاحا: يعرف (محمد سمير نجيب اللبدي) الشاذ في الاصطلاح على أنه: "هو الخروج عن القياس، وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة. أو هو مخالفة القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته" [4]

---

[1]ـ ابن منظور، لسان العرب، ج: 36، مج4، مادة (ش، ذ، ذ).

[2] ـ الفيروز أبادي، قاموس المحيط، تح: محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، 2008، دار الحديث القاهرة، مج: 1، مادة (ش، ذ، ذ).

[3] ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط، ط4. مصر: 2008. مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة، مادة (ش، ذ، ذ).

[4] ـ محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 113.

أما (علي أبو المكارم) يقول: " الشاذ هو ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية ففارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره"[1] أي: أن الشاذ يخالف القياس في قواعده وهو الخروج عن المألوف والمتعارف عليه، فالشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

3ـ خلافات تقسيم أنواع القياس بين القدماء والمحدثين حسب المطرد والشاذ:

1.3: خلافات تقسيم أنواع القياس عند القدماء:

لقد اختلف النحاة القدامى في تقسيم أنواع القياس، بحسب المطرد والشاذ، فكل واحد منهم كان له رأي خاص في تقسيمه، ومن بين العلماء نذكر:

ـ عبد الله بن اسحاق الحضرمي (ت 117 هـ):

يرى شوقي ضيف أن عبد الله بن اسحاق الحضرمي من أهم علماء البصرة : " ... يقول ابن سلام: كان أول من بعج (فتق) النحو ومد القياس، وشرح العلل وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو، إذ جعله أول من اشتق قواعده وأول من طرد فيها القياس بحيث يحمل مالم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم ... وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها ويخطئ كل من ينحرف في تعبيره عنها فقد كان كثير التعرض للفرزدق في شواذه النحوية إذ يقول:

وعضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يدع *** من المال مسحتا أو مجرّف.

[1]ـ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 99.

اعترضه لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة على كلمة مسحتًا المنصوبة. [1]

كان عبد الله بن اسحاق الحضرمي من الأوائل العلماء الذين برزوا في القياس، حيث أنه اشتق القواعد النحوية وقاس عليها الكلام غير المسموع عن العرب عن الكلام المسموع.

ـ الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ):

لقد جعل الخليل ابن أحمد الفراهيدي القياس عنده يقوم " على الكثرة المطردة من كلام العرب ... كان يرى أن القياس في عطف المعرف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعا، لأنه لو كان هو المنادى لتقدمته أي مثل يا أيها الحارث ورفع معها صفة لها لأنها مبهمة يلزمها التفسير ... ووجه المغايرة في قولهم يطؤهم الطريق أن أصلها يطؤهم أهل الطريق أي أن بيوتهم على الطريق فمن جاز فيه رآهم ... وعلى هذا النحو كان يسجل القياس والشاذ عليه محاولا دائما أن يجد مخرجا لما شاذ على الأقيسة، بل كثيرًا ما كان يستمد من ذهنه الخصب قياس له ، من ذلك جمع وجوه مع ذكر شخصين، يقول سيبويه: سألت الخليل عن قولهم ما أحسن (وجوههما) فقال لأن الاثنين جميعٌ وهذا منزلة قول الاثنين: نحن فعلنا." [2] ويتبين لنا من خلال هذا القول أن الخليل ابن أحمد الفراهيدي اعتمد على نوعين من القياس؛ إذ يتمثل النوع الأول في القياس على الكلام العربي الكثير المطرد، والنوع الثاني القياس عن الكلام الشاذ.

---

[1]. شوقي ضيف، المدارس النحوية ، ط7، القاهرة: 1968، دار المعارف ص 23.

[2]. المرجع نفسه، ص 53 فما بعدها.

ـ سيبويه (ت 180 هـ): نجد سيبويه " يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة فهو يقيس حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة ويقيس اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على الفعل المضارع ذلك على أنه يجوز في المعمولات معها من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار ما يجوز مع الفعل،" [1] يرى سيبويه أن القياس يكون في الكلام المطرد المتداول بين العرب من جهة ومن جهة أخرى يكون بالمشابهة بين الأبنية والعبارات العربية المستعملة.

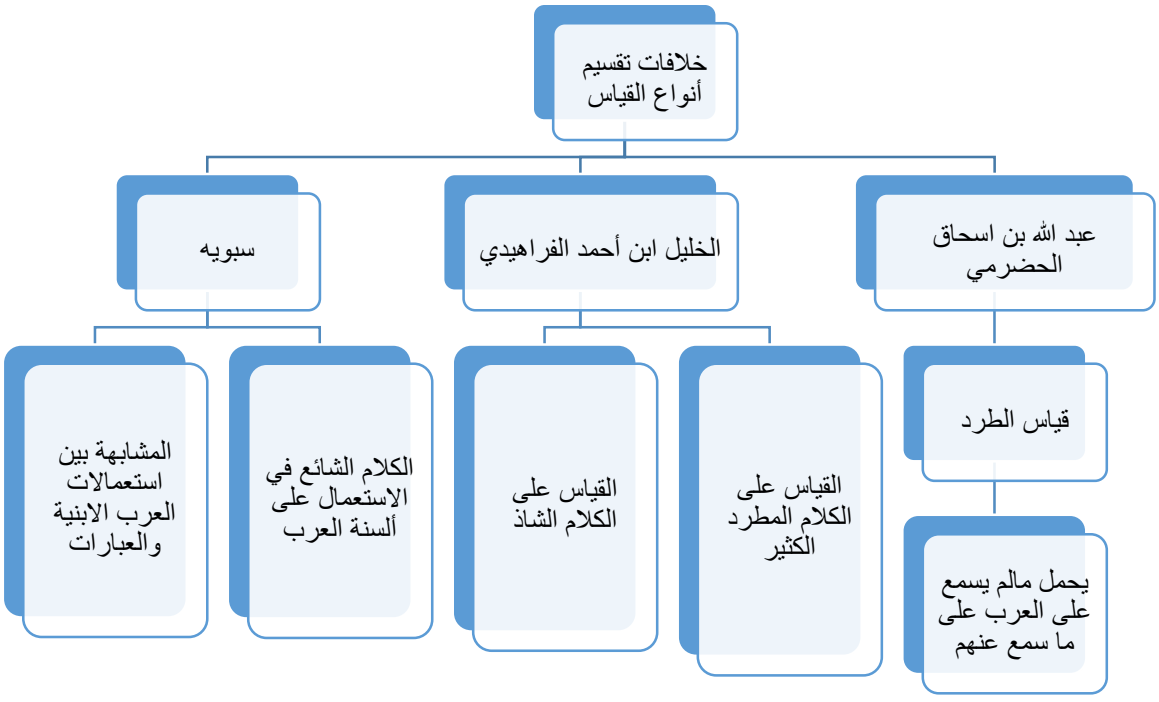

تقسيم أنواع القياس عند عبد الله بن اسحاق الحضرمي، الخليل ابن أحمد الفراهيدي، سيبويه

الشكل ـ 6 ـ

[1]ـ ديتا يولياني، القياس عند سيبويه في أصول النحو، جاكارتا: 2010، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية، ص 58.

ـ ابن السراج (ت 316 هـ): قسم بن السراج المقيس على نوعان: (أ) غير مسموع عن العرب (ب) مسموع غير مطرد يقول ابن السراج في جمل الأصول تحت عنوان مسائل التصريف هذه المسائل التي تسأل عنها من هذا الحد على ضربين: أحدهما ما تكلمت به العرب وكان مشكلا فأحوج إلى أن يبحث في أصوله وتقديراته والضرب الثاني ما قيس على كلامهم ويضرب ابن السراج مثلا للنوع الأول بقولهم: حاحيت، وهاهيت، وعاعيت ثم يقول الضرب الثاني ما قيس على كلام العرب وليس من كلامهم وهذا النوع ينقسم إلى قسمين أحدهما ما بني من حروف الصحة والحق بما هو غير مضاعف، والقسم الآخر ما بني من المعتل بناء صحيح ولم يجيء في كلامهم."[1] وضع ابن السراج تقسيمين للمقيس، أحدهما لم يسمع عن العرب، بحيث تمكن قياس الكلام غير العربي، أما الآخر فهو الكلام المسموع غير المطرد أي الذي تلفظت به العرب.

ـ ابن جني (ت 392 هـ): يرى ابن جني أن القياس يقوم حسب الاطراد والشذوذ على أربعة أمور إذ يقول: " اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

ـ مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قائم زيدٌ، وضربتُ عمرًا، ومررت بسعيد.

ـ مطرد في القياس شاذ الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يَدَرْ ويدع وكذلك قولهم (مكانٌ مبقل) هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقلٌ.

[1]. تمام حسان، الأصول، (د ط). القاهرة: 2000، عالم الكتب، ص 161.

ـ الثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم أخوض الردف واستصوبت الأمر، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحي قال: يقال استصوبت الشيء، ولا يقال استصابت الشيء ومنه استحوذ وأغليت المرأة واستنوق الجمال.

ـ الرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا وهو كتتميم مفعول فيها عينه واوا نحو: ثو ب مصوون، ومسكن مدووف." [1] لقد جعل ابن جني الكلام يقاس على أساس الطرد والشاذ وهو على أوجه فالمطرد إما يكون في كلا من القياس والاستعمال، أو مطرد في الاستعمال، أو مطرد في القياس فقط. أما بالنسبة للشاذ فيمكن أن يكون أيضا في كلا من القياس والاستعمال، أو شاذ في الاستعمال، أو شاذ في القياس.

[1]. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي نجار، ط1. 1913، دار الكتب المصرية، ج:1، ص 97.

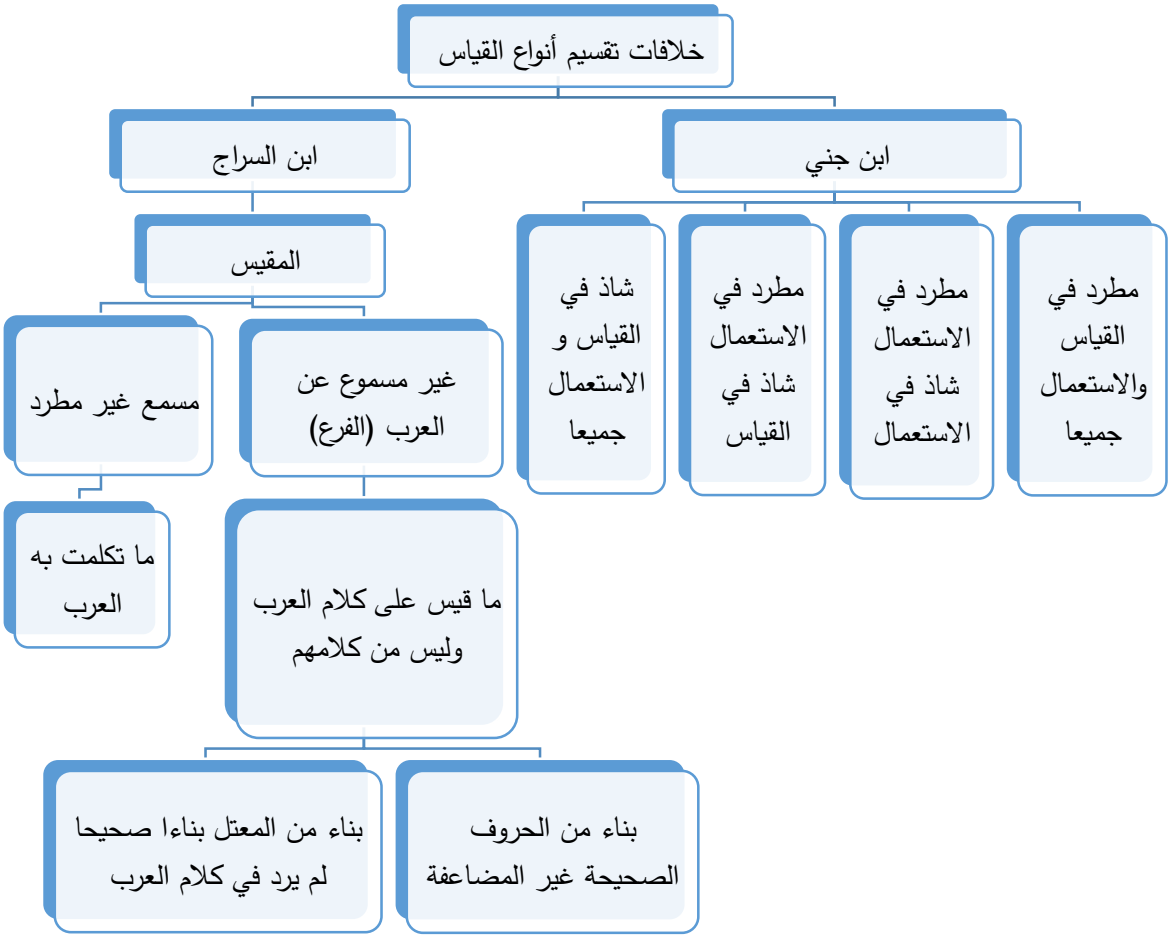

تقسيم أنواع القياس عند ابن السراج ،ابن جني

الشكل ـ 7 ـ

ـ ابن الانباري (ت 577 هـ): لقد تحدث ابن الانباري عن القياس وقسمه إلى أنواع إذ يقول: " اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس العلة، قياس الطرد ، قياس الشبه.

ـ قياس العلة، اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو ما بينا ما حمل مالم يسم فاعله على الفاعل بعلة الاسناد.

ـ قياس الشبه: اعلم أن قياس الشبه ان يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع لأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الإسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم مثل أن تقول: (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال فإذا ادخلت عليه السين اختص بالاستقبال.

ـ **قياس الطرد:** اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف لأطرد البناء في كل فعل غير متصرف وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الاعراب في كل اسم غير متصرف." [1] فصل ابن الأنباري في أنواع القياس وجعلها على ثلاثة أنواع ويتجلى النوع الأول في قياس العلة التي تكون بحمل المقيس على المقيس عليه مع وجود العلة التي ثبت لها الحكم في المقيس عليه، والثاني قياس الشبه والذي يعتمد على المشابهة بين المقيس والمقيس عليه من غير النظر إلى العلة، أما الثالث هو قياس الطرد الذي يتطلب وجود حكم مع فقدان العلة.

ـ جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ): استخدم السيوطي أنواع مختلفة للقياس في اللغة العربية وجعلها على أربعة أنواع:

[1]. ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 105 فما بعدها.

حمل الفرع على الأصل، وحمل الأصل على الفرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد.

ـ فمن أمثلة الأول: زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية والظرفية، والموصولة لأنها بلفظ (ما) النافية، ودخول لام الابتداء على ما النافية، حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة,

ـ فمن أمثلة الثاني: جواز (غير قائم الزيدان)، حملا على ما قام الزيدان، لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ: إما أن يكون ذا خبر ،أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، ومنها إهمال أن المدرية مع المضارع حملا على (ما) المصدرية.

ـ فمن أمثلة الثالث: اسم التفضيل (أفعل) في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر في شبهه (بأفعل) في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه لأفعل التفضيل.

ـ فمن أمثلة الرابع: فمن أمثلته النصب ب(لم) ، حملا على الجزم بلن، فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل.[1]

[1]ـ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو ص 85 فما بعدها

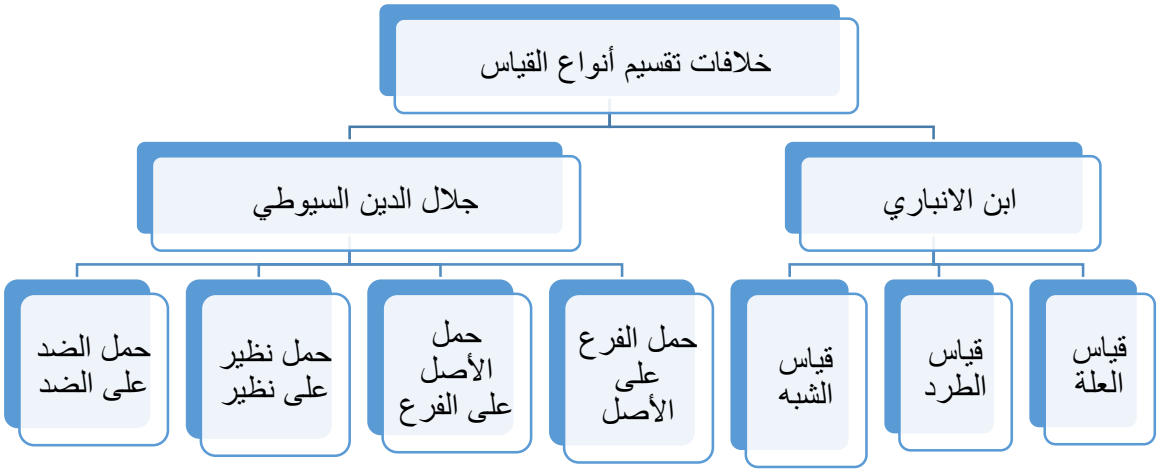

تقسيم أنواع القياس عند ابن الأنباري وجلال الدين السيوطي
الشكل – 8 –

ونستنتج من كل هذه التقسيمات للقياس عند علماء النحو قديما أن القياس في علم أصول النحو قد تنوعت مصطلحاته ومفاهيمه ويرجع هذا التنوع إلى تشعب هذه الأقسام بين عالم وآخر لأن كل ناحت في النحو ينظر إلى القياس بحسب مفهومه الخاص به فأصبح منهجا يسيرون عليه من أجل رسم وبناء الأحكام النحوية الخاصة باللغة العربية.

3ـ2: خلافات تقسيم أنواع القياس عند المحدثين:

1ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة: يعد مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الجهود اللغوية التي ظهرت في العصر الحديث حيث أنشأ سنة 1934 ويضم مجموعة من العلماء من بينهم: تمام حسان، كمال بشر، إبراهيم أنيس، محمود السعران... كان يهدف إلى اكتشاف مصطلحات جديدة لمواكبة متطلبات الحياة اليومية معتمدين في ذلك على القياس، ومن قرارات المجمع في القياس:

التضمين، الاشتقاق من أسماء الأعيان، تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها، السماع من المحدثين.

1ـ التضمين: " هو أن يؤدي الفعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية أو اللزوم مثل أنه أجاز قول المحدثين (أجاب على السؤال) بتضمين الفعل أجاب ردَّ، وأجاز قول المحدثين (يجوب في البلاد ببضاعته) بتضمين الفعل جاب معنى طاف وسار".[1]

إن التضمين أول ما اعتمد عليه مجمع اللغة العربية، حيث يكون بقياس الفعل انطلاقا من معناه مع إعطاء ذلك المعنى حكم الفعل الأول ولابد أن ينطويا المعنيان تحت جنس واحد يشملهما.

2ـ الاشتقاق من أسماء الأعيان: "... وقد اشتق القدماء كثيرا من اسماء عربية أو معربة كما اشتقوا من اسماء المعاني: فمن ذلك أنهم اشتقوا (أسد) أسيد الرجل واستأسد، أي صار كالأسد في جرأته وأخلاقه، كما اشتقوا من أسماء الأزمنة و(هي معان جامدة) فقالوا: أخرف القوم أي دخلوا في الخريف."[2]

[1]ـ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط1، القاهرة: 1995، دار الفكر العربي، ص 156.

[2]ـ المصدر نفسه، ص 156.

كما عمد المجمع أيضا إلى وضع مصطلحات جديدة من خلال الاشتقاق من الأسماء العربية أو المعربة وكانت هذه الطريقة من أصعب الطرق التي اعتمدها العلماء في صياغة المصطلحات الخاصة بكل علم.

ـ تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها:

تكملة المادة اللغوية هو غاية ما انتهى إليه المجمع في استخدام القياس ... ولقد تبين أنه ليس من الضروري أن يستعمل من كل جذر أو مادة كل ما يأخذ منه من مشتقات كالأفعال واسم الفاعل واسم المفعول واسم الآلة ... فكلمة الاحترام كما يقول الشيخ حسين وإلى مصدر نادر لم يثبته إلا صاحب المصباح ولم يذكر له فعلا ولا إسم فاعل ولا إسم مفعول ... ولأجل هذا نادى بعض المجمعيّين إلى استعمال هذه المادة وأمثالها مما يحتاج إليه[1]

وتمكن أيضا من تكملة المادة اللغوية؛ حيث إنه صاغ مجموعة من القواعد لنقل المادة اللغوية التي لم تنقلها المعاجم، انطلاقا من جذر الكلمات؛ إذ أن هناك معاجم ذكرت مصدر الكلمات أو مشتقاتها في حين لم تذكر الفعل والعكس، هناك معاجم ذكرت الفعل ولم تذكر مصدر الكلمات ومشتقاتها.

ـ السماع من المحدثين:

1ـ تدرس الكلمات الشائعة على ألسنة الناس على أن يراعى أن تكون الكلمة مستساغة ولم يعرف لها مرادف سابق صالح للاستعمال.

[1]ـ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 163.

2. قبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كل كلمة على حدة وهذه بضع أمثلة على الاحتجاج بهذا الأصل:

ـ أم الرجل المكان: قصده، والمسموع اليوم من المحدثين أنهم يقولون أمم الشيء جعله ملكا للأمة.

ـ اشتق المحدثون من لفظة (الدولة) دول المكان وجعله دوليا.[1]

اعتمدوا في القياس على ما يسمع من كلام العرب المحدثين.

***معايير القياس في مجمع اللغة العربية:**

1ـ في بعض المسائل النحوية:

1-1: النعت بالمصدر: "جاء النعت بالمصدر كثيرا في مثل رجلٌ صومٌ وعدلٌ ورضاً، ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور عن السماع، وترى اللجنة استنادا إلى ما ذه إليه بعض المحققين . أن النعت بالمصدر مقيس قياسا مطردا بالشروط التي ضبط بها ما سمع وهي:

ـ أن يكون مفردا مذكرا.

ـ أن يكون مصدرًا ثلاثي أو بوزنه.

ـ أن لا يكون ميميًا. "[2].

[1]ـ محمد حسن عبدالعزيز القياس في اللغة العربية، ص 163 فما بعدها.

[2]– المصدر نفسه، ص163

2.1: وقوع المصدر حالا:" ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام يجيء فيها الحال مصدر النحو: طلع بغتة، وفي الكتاب العزيز: ﴿ثُمَّ اُدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ وبعض النحاة يقصرونه ـ مع كثرته على السماع ـ ... ، وقد مال المجمع إلى جواز القياس على ما سمع من الحال مصدرا، وهذا هو القرار: «ترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالا، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقا اتباعا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى»" [1].

سار المجمعيون على ما سار عليه العرب القدامى في وقوع الحال مصدرًا إذ أنهم أجازوا القياس على ما سمع من الحال مصدرا متبعين في ذلك نهج سابقيهم.

3.1: جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف "ابن":

" يقول المحدثون: (سافر محمد علي حسين)، حيث تتوالى الأعلام مع حذف ابن ... وقد اعتمد المجمع في جواز هذا الأسلوب على ما يأتي:

ـ أن الاسكان ورد في قراءات القرآن وخاصة القراءات السبع.

ـ أن الاسكان لغة في تميم وبني أسد وبعض نجد.

ـ أن الاسكان ورد به شواهد من الشعر المحتج به." [2]

إذا أتت أسماء الأعلام متتابعة يجوز تسكينها، أي تسكين الحرف الاخير من الإسم مع حذف كلمة "ابن"، وقد أجاز المجمعيون هذه الطريقة مستندين إلى مجموعة من الحجج والشواهد

[1]ـ محمد حسن عبدالعزيز القياس في اللغة العربية، ص 165.

[2]ـ المصدر نفسه، ص 165 فما بعدها.

إضافة إلى أن الإسكان تناوله النحاة منذ القديم في أشعارهم، ووجوده في لغة بعض القبائل العربية، وفي قراءات القرآن.

2ـ الصيغ:

2ـ1: المصادر والأسماء:

2ـ1ـ1: مصدر فعالة للحرفة: " القياس الذي يعنيه المجمع أنه إذا ورد شيء، ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا لأنك تقيس مع وجود السماع. وبمقتضى هذا جاء قرار المجمع " يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن فِعَالة بالكسرة" ومن ثم جاز أن يقال: صَحَافةٌ وطِبَاعةٌ للإشارة إلى المهنة المعينة التي لم تعرفها العرب أو عرفتها ولم تضع لها اسما".[1]

واتفق المجمع على وضع مصدر فِعالة للدلالة على مهنة ما لم تمارسها العرب قديما أو مارستها ولم تجعل لها اسما.

2ـ1ـ2: مصدر فَعَلان:

" ... راعى المجمع حاجة العلماء إلى التعبير عن ما يصحب بعض الأحداث الطبيعية من زعزعة واهتزاز وتقلب، فترك لهم حرية أن يقيسوا من كل فعل يدل على هذا الحدث مصدرا وهذا قراره: يقاس المصدر على وزن فَعَلان للفعل الازم المفتوح العين إذا دل على تقلب واضطراب،

[1]ـ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 176 فما بعدها.

ومما عرف منه قديما: الخفقان والدوران والجولان ... إلخ، ومما أستخدم منه حديثا: موجان للدلالة على تتالي الموجات الكهربائية في الأثير". [1]

للمجمع دور كبير في وضع مصادر الكلمات الدالة على الأحداث كالاضطرابات والتغيرات مثل: مصدر فَعَلان، ومن الألفاظ التي قيست على هذا المصدر حديثا نجد لفظة موجان.

2-1-3: مصدر فُعال للمرض:" يقاس من فَعَلَ اللازم المفتوح العين مصدر على وزن فُعَال للدلالة على المرض والعرب قديما قالوا: سُهال وزكام ومشاء ... إلخ، وقال العلماء حديثا نكاف لما يعرف ب para titis و فُيال ل éléphantiasis وغيره." [2]

لقد قاس العرب القدامى أسماء الأمراض على وزن فُعال وتبعهم المحدثون في ذلك ف قد قاسوا أسماء أمراض على مصدر فُعال بعد ترجمتها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية.

2-2: الاشتقاقات:

2-2-1: صيغة فَعُل للصفة المشبه أو المبالغة: "قد استظهر شوقي أمين من أمثلتها م يزيد على المائة من الأفعال اللازمة نحو أبُوق، أثُوم، أمُون، يَقُل، حنُون، خشوع، صدوق، صمُوت عشُوم. ولهذا قزم المجمع قياسية صوغ (فَعُل) عند الحاجة. للدلالة على الصفة المشبهة وقد تكون للمبالغة بحسب مقامات الكلام." [3]

---

[1]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 177.

[2]- المصدر نفسه، ص 177 فما بعدها.

[3]- المصدر نفسه، ص 176.

واجاز المجمعيون القياس على صيغة (فعُول) عند الضرورة من أجل التعبير عن الصفة المشبهة، وفي أحيان أخرى للمبالغة وفقا للسياقات التي يرد فيها الكلام.

2-2-2: صيغة فعَّال للمبالغة: "... وقد أحصى المجمع ما ورد من فعَّال في بعض كتب اللغة فوجد أن العرب قاد صاغوا من الفعل اللازم ألفاظ كثيرة بلغت تسعا وثمانين لفظا مثل: أوَّاب، حنَّان، حلاَّف، دوَّار، رقَّاص، سبَّاح، صيَّاح... ولهذا آثر المجمع وهذا هو الجديد في قراره اطلاق صيغة فعَّال مقيسة في اللازم والمتعدي، وهذا هو القرار: " يصاغ فعَّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي " [1]

ويرى المجمع أن صيغة المبالغة فعَّال تصاغ من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي عكس العرب القدامى اللذين كانوا يصيغون صيغ المبالغة من الفعل الثلاثي اللازم فقط.

2-3: الأفعال:

2-3-1: المطاوعة:

2-3-1-1: مطاوع فعل الثلاثي: " كل فعل ثلاثي متعدي دال على المعالجة الحسية فمطاوعه القياسي (انفعل) نحو (قطعته فانقطع) مالم تكن فاء الفعل واوا ، أو لاماً ، أو نوناً، أو ميما أو راءً. ويجمعها قولك (ولنمر) فالقياس فيها (أفتعل) " [2] إذا لم تكن فاء الفعل حرفا من هذه الحروف (ولنمر) أجاز المجمعيون مطاوعته القياسية على وزن افتعل.

---

[1]. محمد حسن عبدالعزيز القياس في اللغة العربية، ص188.

[2]. المرجع نفسه، ص 188.

2-1-3-2: مطاوع فعّل بتشديد العين: " قياس المطاوعة (فعّل) مضاعف العين (تفاعل) والأغلب فيما ضعّف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثيا نحو فرّحته ففرح، ولا يقال فتفرح ". [1]

يشترط المجمع أن تكون صيغة فعّل في قياس المطاوعة من الفعل الثلاثي لا غير .

2-1-3-3: مطاوع فاعل:

" (فاعل) الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل باعد، كون قياس مطاوعه (تفاعل) مثل تباعد." [2]. جعل قياس مطاوع (تفاعل) على وزن (فاعل) .

2-3-2: التعدية:

2-3-2-1: التعدية بالهمزة: يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية.[3]

اتفق المجمع على أن التعدية بالهمزة في الفعل الثلاثي اللازم قياسية وليست سماعية.

2-3-2-2: التعدية بالتضعيف: "... لما كان نقل المجرد الثلاثي إلى صيغة فعَّل يفيد التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الإسم ، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذ الصيغة ليؤدي الفعل أحد هذه المعاني عندما تدعو الحاجة الى تأديته وإن لم ينص على هذه الصيغة " .[4]

---

[1]- محمد حسن عبدالعزيز القياس في اللغة العربية، ص 188.

[2]- المصدر نفسه، ص 188.

[3]- المصدر نفسه، ص 189.

[4]- المصدر نفسه، ص189

جعل المجمع صيغة (فعَّل) قياسية بعد أن كانت سماعية وذلك من أجل إعطاء الفعل معانٍ معينة.

3ـ الجموع:

3 ـ 1 : إباحة جمع (فعَّل) على أفعال بغير استثناء: " قرر المجمع من قبل أن قياس جمع (فَعَلَ) ـ الاسم الصحيح العين ـ أن يكون على (أفعَل) جمع قلة، وعلى (فِعال) جمع كثرة، واستنادا إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع (فَعَلَ) على أفْعَال مطلقا. واستنادا أيضا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن".[1] أجاز المجمع أن يكون قياس فَعَلَ على وزن أَفْعَلُ إذا كان جمع قلة على وزن فِعال إذا كان جمع كثرة ، وقد ورد قياس جمع فَعَلَ منذ القديم إذ نجد أبي حيان جمع فَعَلَ على وزن أَفْعَالْ.

3ـ2: جمع اسم الفاعل والاسم المفعول المبدوئين بميم زائدة جمع تكسير:

يجوز في الكلمات المبدوءة بميم زائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة (مفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) وشبههما حملا على ما جاء من نظائرهما في فصيح الكلام. [2] شرط المجمعيون في الكلمات التي تبدأ بميم زائدة، والتي تكون على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول، فإن جمعها يأتي على وزنين هما (مفَاعِل) و (مفَاعِيل).

[1]– محمد حسن عبدالعزيز القياس في اللغة العربية، ص194

[2]. المصدر نفسه، ص 194.

3.3: **جواز جمع فاعل على فواعل:** "ويكثر بين المحدثين استعمال فواعل (جمعا لفاعل) فيتعقبهم النقاد بالتخطئة، وقد رأى المجمع أن يرفع عنهم هذا الحرج فيجيزه من غير تثريب، وقد جمع له الأستاذ علي السباعي ما يزيد على ثلاثين شاهدا من فصيح الكلام العربي، وأوصلها الاستاذ شوقي أمين إلى اثنين وأربعين شاهدا، وكان معتمدا قراره الآتي: لا مانع من جعل الفاعل ـ لمذكر عاقل ـ على فواعل، نحول باسل وبواسل وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة في فصيح كلام الكلام". [1] ورد استخدام جمع فاعل على وزن (فواعل) بكثرة عند المحدثين، إذا أجاز المجمع ذلك استنادا إلى كثرة الشواهد الموجودة في الكلام العربي الفصيح.

4ـ النسب:

1.4 النسبة إلى جمع التكسير: "الأصل في النسب أن يزاد في آخر المنسوب ياء مشددة، ومقتضى هذا أن ينسب إلى جمع التكسير على لفظه فيقال في النسبة إلى النجوم نجومي ولكن العرب عدلوا عن ذلك نسبوا إلى لفظ المفرد ... والمذهب في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحدة، ثم ينسب إلى هذا الواحد ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التميز أو نحو ذلك" [2] يعني بالنسب هو إضافة ياء مشددة في آخر الكلمة وقد استعمله المجمعيون في جمع التكسير عند التمييز بين الألفاظ.

---

[1]ـ محمد حسن عبدالعزيز القياس في اللغة العربية، ص 194.

[2]ـ المصدر نفسه ، ص 195.

4ـ2: النسبة إلى فَعِيلة و فُعَيلة بحذف الياء واثباتهما:

"... خطأ النقاد من يقول في طبيعة وبديهة طبيعي وبديهي بإبقاء الياء وأوجبو أن يقال طبعيٌ و بدهي بحذفها، وهذا هو قرار المجمع ورد السماع بحذف الياء واثباتها إلى فعيل ـ بفتح الفاء وضمها مذكرة ومؤنثة ـ في الأعلام وغير الأعلام ولهذا يجاز الحذف والإثبات".[1]

أجاز المجمع حذف الياء وإثباتها في الأعلام وغير الأعلام إذا كانت على وزن فَعِيلة وفُعَيلة.

2ـ علي أبو المكارم: يقسم علي أبو المكارم القياس بحسب نوع المقيس إلى قياس النصوص وقياس الظواهر[2]

قياس النصوص: " ... إلحاق الصيغ والمفردات غير المنقولة بالصيغ والمفردات المنقولة، ثم تنويع أشكال الاشتقاق والأبنية مما لم تتنوع مشتقاته ولم تتعدد مبانيه ... وقياس النصوص أمران:

أولهما: الصيغ والمفردات غير المنقولة فإنها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة وتعامل معاملة ما تلحق به.

ثانيهما: الاشتقاقات غير المسموعة، فإنها تلحق بالاشتقاقات المسموعة. وعلى هذا تبنى من المادة اللغوية المحفوظة اشتقاقات مختلفة.

---

[1]ـ علي أبو المكارم أصول التفكير النحوي، ص 195.

[2]. المرجع نفسه، ص 85 فما بعدها.

قياس الظواهر أو الأحكام: يعرف في النحو بقياس الأحكام وتقاس فيه الأحكام على الأحكام. فهو القياس على القواعد لا على النصوص.

وأنواع هذا القياس كثيرة:

قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد: مثل قياس الأسماء على الأفعال في العمل وقياس الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب.

قياس المجهول على المعروف: مثل (ليس) إحدى الصيغ التي تدخل على الجملة الاسمية فتغير من دلالتها كما تؤثر في علاقات صيغها.

قياس المعروف على المشكوك فيه: مثل قياس عمل (إلا) النصب المستثنى على عمل (يا) في النداء.

قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه: مثل : قَتُوبَةٌ، حَلُوَبة، رَكُوبَةٌ فإنه يقال فيها قُتَبِي، رُكَبِي، حُلَبِي، قياسا على شنوءة إذ يقال شنئي

ومعنى ذلك أن فعل في هذه المواضع نسبت على فَعَلِي وهذا النوع من القياس لا يطرد" [1].

يتضح من خلال ما قدمه علي أبو المكارم في تقسيمه للقياس على أساس المقيس أنه نوعان إما يكون بقياس نص على نص أو قاعدة نحوية على قاعدة نحوية، وقياس النصوص على وجهين أحدهما قياس الكلمات غير المنقولة على الكلمات المنقولة والآخر قياس الاشتقاقات المسموعة

[1]. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 90.

على الاشتقاقات غير المسموعة، كما قسم أيضا قياس القواعد النحوية إلى أقسام عدة كقياس قاعدة مجهولة الحكم على قاعدة معلومة الحكم.

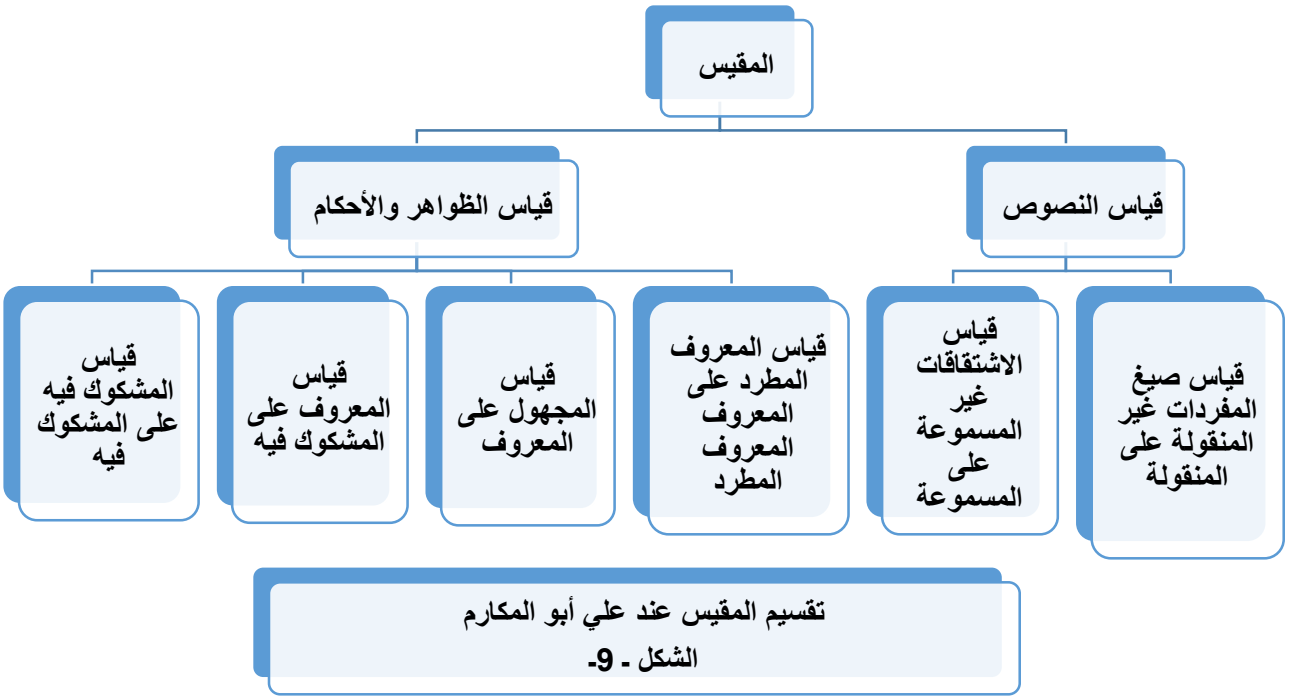

تقسيم المقيس عند علي أبو المكارم

الشكل ـ 9ـ

المقيس عليه: ينقسم المقيس عليه على أمور ثلاثة: [1]

ـ **كثير:** الأصل في المقيس عليه أن يكون كثيرا مطرد، سواءً كان نصًا أو قاعدة فإذا كان نصا ورد من النصوص ما يتفق معه، وإذا كان قاعدة لم يكن في القواعد ما يناقضها.

ـ **قليل:** ... يجيز النحاة القياس على القليل. وقد عقد ابن جني بابا في خصائصه أثبت فيه أنه يمكن القياس على القليل، كما في النسب إلى: ركوبة، حلوبة، فيقال: ركبي، حلبي. قياسا على شنئي وذلك أنهم أجروا (فعولة) مجرى (فعيلة) والقياس على القليل يتضمن أن يكون المقيس عليه:

[1]ـ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ، ص 95 فما بعدها.

أولا : لفظا مفردا لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به.

ثانيا: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره مالا يوافقه وما لا يخالفه .

الشاذ: يختلف موقف العلماء من إباحة القياس على الشاذ وفق الضرورة والاختيار.

الاختيار: لا يجيز النحاة القياس على الشاذ ويجيبون اتباع السماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره.

الضرورة: ما وقع في الشعر ما لا يقع في النثر.

جعل (علي ابو المكارم) المقيس عليه في ثلاثة أقسام منها الكثير المطرد الذي يكون في نص من النصوص أو قاعدة من القواعد النحوية، والقسم الثاني هو القياس على القليل مثل القياس على النسب أما الشاذ فقد اختلف رأي العلماء في القياس عليه تبعا للضرورة والاختيار.

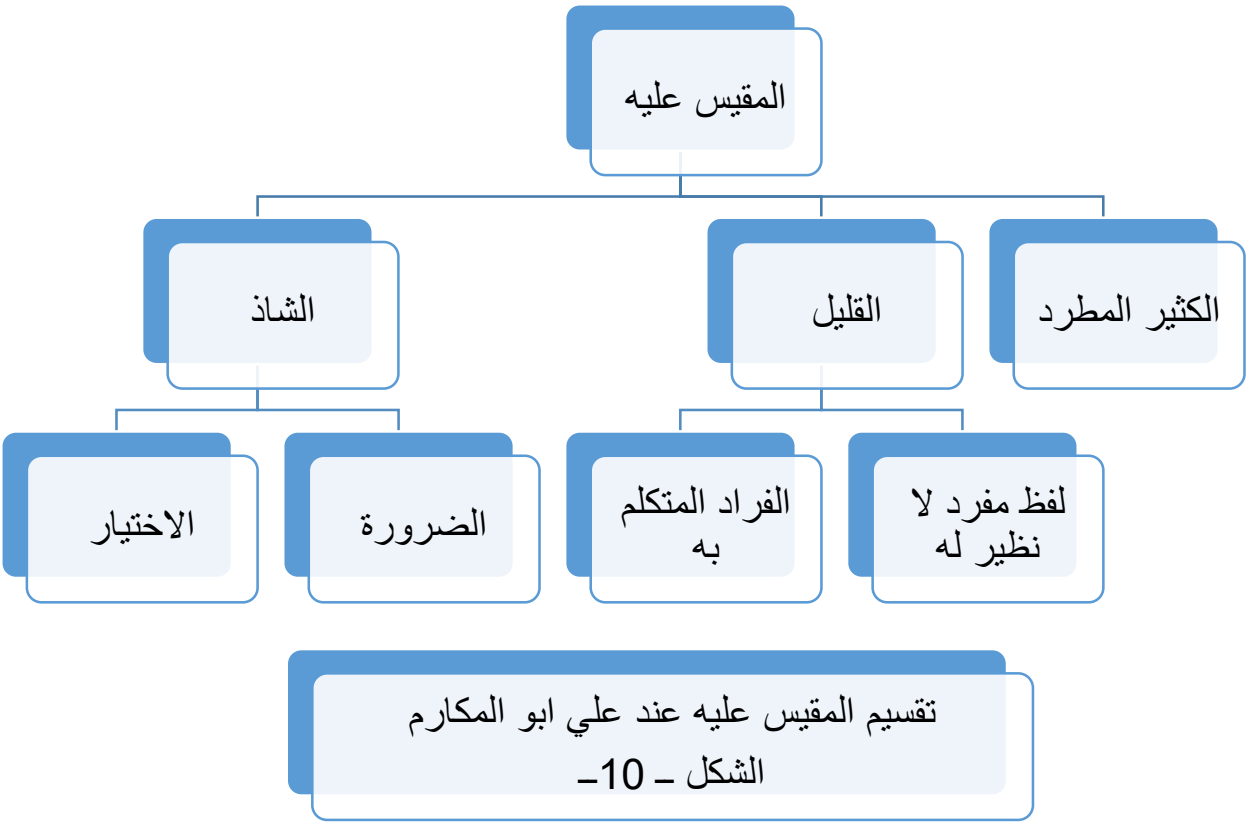

تقسيم المقيس عليه عند علي ابو المكارم
الشكل – 10–

الجامع: " لا يلحق المقيس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة من نوع محدد أي بشرط أن تتوفر فيهما مجموعة من الصفات تكون ما يمكن أن يعد جامع بين طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه والجامع بين الطرفين على ثلاثة: الشبه، العلة، الطرد والعلة على ثلاثة أنواع:

- العلة التعليمية؛
- العلة القياسية؛
- العلة الجدلية النظرية؛ [1]

[1]. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 108 فما بعدها.

يشترط في الجامع أن تكون هناك علاقة جامعة بين المقيس والمقيس عليه ويجب أن تتميز تلك العلاقة بمجموعة من السمات في كلا من ركني القياس (الأصل ، الفرع) والجامع بينهما إما يكون الشبه، أو علة، أو طرد.

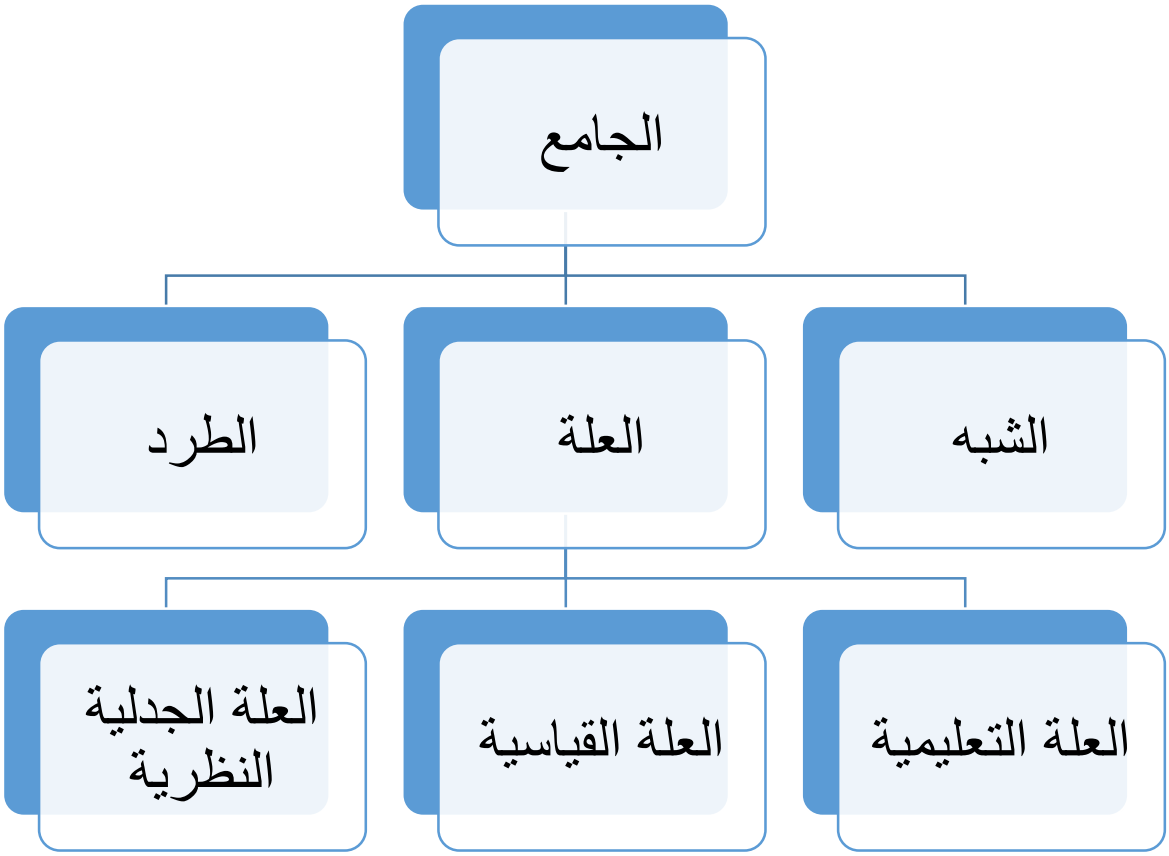

تقسيم الجامع عند علي أبو المكارم

الشكل –11–

الحكم: "لم يعد الحكم ينقسم إلى واجب وممنوع فحسب وإنما صار أقساما ستة تختلف باختلاف الجامع بين الطرفين وهذه الأقسام هي "[1]

- واجب ، كرفع الفاعل؛
- ممنوع، كأضداد ما ذكر في الواجب؛
- حسن، كرفع المضارع الواقع جزاء شرط ماضٍ؛
- قبيح، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع؛
- خلاف الأولى، ومثاله تقديم المفعول.

جائز على السواء، ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر أو إثباته.

لم يقتصر تقسيم الحكم على الواجب والممنوع فقط بل تعدى إلى أقسام أخرى منها: الحسن ، القبيح و الجائز.

[1]. علي أبو المكارم، أصول التفكير اللغوي، ص 114 فما بعدها.

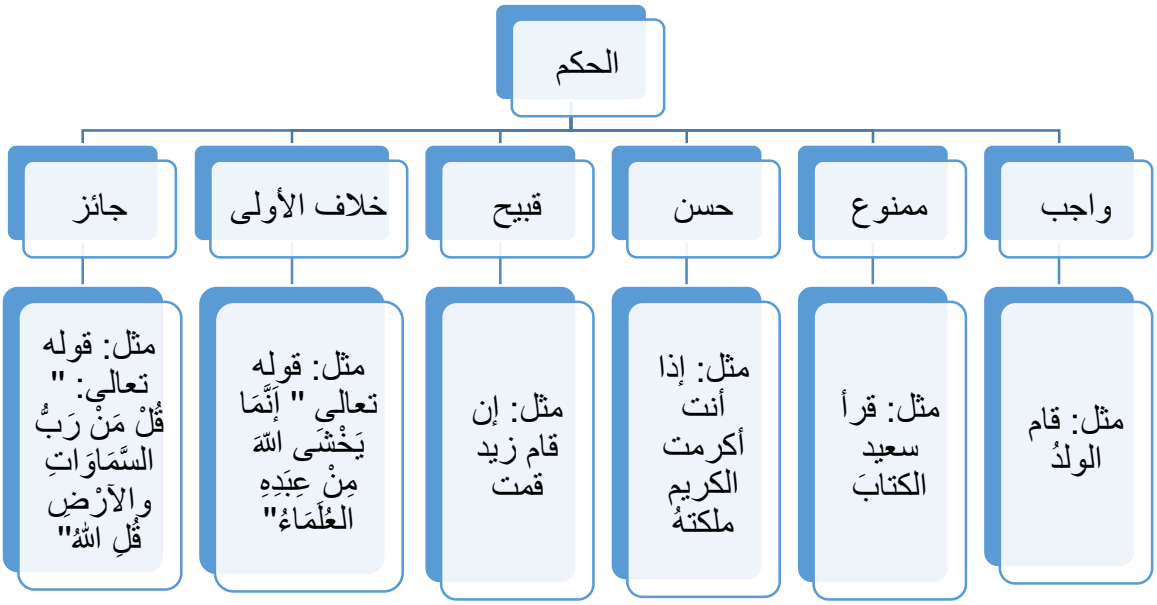

تقسيم الحكم عند علي أبو المكارم
الشكل –12–

ثالثا : القياس الإعرابي وقواعده

1.3: مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية (الجملة الاسمية والجملة الفعلية)

ثالثا : القياس الإعرابي وقواعده: القياس الإعرابي ويقصد به قياس قاعدة نحوية على قاعدة نحوية أخرى، بشرط أن تكون هذه القاعدة النحوية مطردة بمعنى آخر أن يبنى الفرع على الأصل مثل القياس الإعرابي لنائب الفاعل (المقيس) هو الفاعل (المقيس عليه) وقياس كان وأخواتها وإن وأخواتها على المبتدأ والخبر، وكذلك قياس كاد وأخواتها على كان وأخواتها، وقياس أفعال الشروع والمقاربة على كاد وأخواتها.

3-1: مسائل الخلاف بين مدرستا البصرة والكوفة (الجملة الاسمية والجملة الفعلية):

تعد مدرستا الكوفة والبصرة من أهم المدارس النحوية العربية التي وضعت القواعد النحوية والصرفية إلا أنه كانت هناك مسائل اختلفوا فيما بينهم عليها ومن هذه المسائل نذكر:

1- مسألة اختلافهم في أصل اشتقاق الاسم: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو وهو العلو مثل عند البصريين الله ربُنَا، محمد نبينا والكوفيون يقولون كأن تقول زيدٌ وعمر دلَّ على المُسمى، فصار كالوسم عليه فلهذا قلنا أنه مشتق من الوسم [1].

لقد كان هناك اختلاف بين مدرسة البصرة والكوفة حول مصدر اشتقاق الاسم فالأولى اعتبرته أنه مشتق من الوسم والثانية جعلته مشتق من السمو.

2- مسألة اختلافهم في رافع المبتدأ ورافع الخبر: ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو: زيدٌ أخوك، وعمرو غلامك. وذهب

[1]. ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، دار الفكر، ج1، ص 6.

البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء" [1].

يرى الكوفيون أن المبتدأ والخبر كلاهما يرفع الآخر في حين أن البصريون يقولون عكس ذلك، أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، أما الخبر فكان هناك اختلاف في رفعه.

3. مسألة اختلافهم في تقديم الخبر على المبتدأ:

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم المبتدأ به، مفردا كان أو جملة، فالمفرد نحو: (قائمٌ زيدٌ، ذاهب عمرو) والجملة نحو (أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمرو) وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة. [2]

جوز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ وذلك أنه ورد كثيرا في كلام العرب في حين لم يجيزوا الكوفيون ذلك.

4. مسألة اختلافهم في العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا) ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: لولا زيد لأكرمتك وذهب البصريون إلى أنه يرفع بالابتداء. [3]

فلولا في المثال الذي أعطاه الكوفيون رفعت الاسم وهو (زيدٌ) أما البصريون يرو أن (زيدٌ) رفع من دون لولا.

---

[1]. المرجع نفسه، ص 44.

[2]. ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ص 65.

[3]. المرجع نفسه، ص 70.

5ـ مسألة اختلافهم في عامل النصب في المفعول :

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول نصب الفعل والفاعل جميعا، نحو (ضرب زيدٌ عمرًا) وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا.[1]

ويرى الكوفيون أن العامل يكون في المفعول أما البصريون يرون أن العامل يكمن في الفعل.

6ـ مسألة اختلافهم في تقديم خبر ليس عليها: ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها مثل قوله تعالى: ﴿أَلاَّ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ 8﴾ [سورة هود]"[2]

ويرى الكوفيون أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها لأن (ليس) من الأفعال غير المتصرفة ولا يمكن الاشتقاق منها.

7. مسألة اختلافهم في تقديم معمول خبر ما النافية عليها: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز (طعامك ما زَيْد آكلها) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز." [3]

اعتبر الكوفيون ما النافية شأنها شأن حروف النفي الأخرى كما يجوز تقديم معمول تلك الحروف عليها؛ يجوز أيضا تقديم معمول ما النافية عليها.

---

[1]ـ ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ص 78 فما بعدها.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 160 فما بعدها.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 172.

8 ـ مسألة اختلافهم في عمل ان المخففة النصب في الاسم: ذهب الكوفيون إلى أن (إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الإسم وذهب البصريون إلى أنها تعمل مثل قوله تعالى: ﴿وإن كلّاَ لمّا لَيُوَفِيّنّهُم ربُّكَ أَعْمَالهم﴾ الآية 111 سورة هود.

إذا خففت (إن) بطل عملها في نصب الاسم عند الكوفيون على خلاف البصريون الذين يجيزون عملها.

9ـ مسألة اختلافهم في لام لعل الأولى زائدة هي أو أصلية: ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في (لعل) أصلية البصريون إلى أنها زائدة مثل: قول الشاعر نافع بن سعد الطائي:

ولست بلوّام على الأمر بعدها ** يفُوت، ولكن علَّ أن أتقدما [1]

اعتبر البصريون أن اللام الأولى في (لعل) غير أصلية وهذا لوجوده الشائع في كلام العرب وفي أشعارهم.

10ـ مسألة اختلافهم في ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد بعدها الظرف المكرر:

وذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: (في الدار زيدٌ قائما فيها) وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر للظرف وهو خبر المبتدأ. [1]

[1]ـ ابن الأنباري الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 218.

إذا كرر (الظرف التام) في الصفة كان حكم النصب واجب فيها بالنسبة للكوفيين والبصريون يقولون أن حكم النصب غير واجب في الصفة إذا تكرر الظرف.

11ـ مسألة اختلافهم في المحذوف من التائين المبدوء بهما المضارع: ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان: تاء المضارع وتاء أصلية نحو (تتناول، تتلون) فإن المحذوف منها تاء المضارعة دون الأصلية نحو (تناول، تلون). وذهب البصريون إلى أن المحذوف منها التاء الأصلية دون تاء المضارعة".[2]

إذا التقى تاءان في بداية الفعل المضارع فإن التاء المحذوفة هي تاء المضارع حسب الكوفيين، أما عند البصريين فإن التاء المحذوفة هي التاء الأصلية.

12ـ مسألة اختلافهم في عمل (أن) المصدرية المحذوفة من غير بدل:

ذهب الكوفيون إلى أن (أَنِ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ الله 83﴾ سورة البقرة. [3]

استشهد الكوفيون بهذه الآية لدعم حجتهم حيث نصبوا كلمة (لا تعبدوا) بحذف (أنِ) الخفيفة.

13. مسألة اختلافهم في العامل في ما الحجازية: ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض وذهب البصريون إلى أنها تعمل

---

[1]ـ ابن الأنباري الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ص 258.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 648.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 559.

في الخبر وهو منصوب بها مثل: ما يقوم زيدٌ" [1]. عدّ الكوفيون أن (ما) الحجازية غير ناصبة وغير متخصصة عكس البصريون الذين جعلوا (ما) ناصبة للخبر وذلك لمشابهتها لليس.

14ـ مسألة اختلافهم في العامل في خبر إن وأخواتها: ذهب الكوفيون إلى (أن وأخواتها) لا ترفع الخبر نحو (إن زيد قائمٌ) وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر [2]

ونستنتج من خلال المسائل التي تم عرضها أن هناك اختلافا بين مدرستا البصرة والكوفة فما أجازه البصريون لم يجزه الكوفيون وما أوجبه الكوفيون منعه البصريون؛ كمسألة تقديم خبر ليس عليها ومسألة اختلافهم في العامل في الإسم المرفوع بعد (لولا).

[1]ـ محمد معروف، اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، مالانج: 2010، جامعة مولانا الملك إبراهيم الإسلامية الحكومية، ص 60.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 60 فما بعدها.

الفصل الأول : القياس الإعرابي

عند محمد الخضر حسين

1ـ ترجمة للمؤلف.

2ـ ملخص الكتاب.

3ـ منهج الكتاب.

4ـ أنواع القياس الاعرابي عند محمد الخضر حسين.

الفصل الأول : القياس الإعرابي عند محمد الخضر حسين

1ـ ترجمة للمؤلف:

مولده: ولد الشيخ محمد الخضر حسين في مدينة نفطة من مقاطعة الجريد بتونس، كانت ولادته في 26 رجب 1293 هـ على أصح الأقوال، فقد أختلف في عام ميلاده ويومه فقيل ولد في 26 رجب 1293 هـ أو 29 رجب وقيل 27 رجب 1293 هـ ، وقد اشتهر بهذا الاسم في مقالاته ومؤلفاته ورسائله، إلا أن اسمه الحقيقي هو محمد الأخضر بن الحسين وهو جزائري الأصل تونسي المولد والنشأة.

نسبه: هو محمد الخضر بن الحسين بن علي بن أحمد بن عمر ابن الموفق بن محمد بن أحمد بن علي بن عثمان بن يوسف بن عمران بن يوسف ابن عبد الرحمن بن سليمان بن احمد بن علي بن أبي اقاسم بني علي بن أحمد بن حسن ابن سعد بن يحي بن محمد بن يونس بن لقمان بن علي بن مهدي بن صفوان بن يسار ابن موسى بن عيسى بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل ابن الحسن المثنى بن الحسن البسط ابن فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم.[1]

حياته: اتفق الدارسون والباحثون على تقسيم حياة محمد الخضر حسين إلى ثلاث مراحل، هي

[1]ـ محمد بن ابراهيم الحمد ، منهج الشيخ محمد الخضر حسين ، ط1. المملكة العربية السعودية –الرياض: 2015، دار ابن خزيمة، ص 50 فما بعدها.

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التونسية وتسمى: بفترة التعلم والتكوين وتمتد من سنة 1293هـ -1873م إلى 1331هـ -1912 م وهي السنة التي غادر فيها تونس إلى بلاد المشرق العربي.

المرحلة الثانية: حياته في البلاد السورية: ويطلق على هذه المرحلة مرحلة التنقل والترحال، لأن هذه المرحلة تمتاز بكثرة تنقلاته بين البلدان العربية والأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث تنقل في إثناءها ما بين سوريا، الآستانة وبرلين وتمتد من سنة 1331هـ - 1912م إلى 1339 هـ - 1920م وهي السنة التي غادر فيها سوريا إلى مصر.

المرحلة الثالثة: حياته في البلاد المصرية، ويطلق عليها حياة المجد الثقافي والعلمي، وتشمل حياته التي قضاها في مصر، واستقر بها نهائيا، تمتد من سنة 1339هـ -1920م إلى حين وفاته سنة 1377هـ - 1958م، وتعد هذه المرحلة أغزر مراحل حياته إنتاجا علميا وثقافيا وفكريا وإعلاميا.[1]

[1]. محمد بن ابراهيم الحمد، منهج الشيخ محمد خضر حسين، ص 23 فما بعدها.

أعماله ومؤلفاته (حسب مراحل حياته):

المرحلة التونسية:

ـ إصدار مجلة السعادة العظمى سنة 1322هـ وهي مجلة نصف شهرية كما أنها أول مجلة عربية ظهرت في تونس وتعد من أهم أعماله التي قام بها في المرحلة التونسية.

ـ تولى القضاء بمدينة بنزرت سنة 1323هـ .

ـ التدريس بجامع الزيتونة سنة 1324هـ- 1906 م .

ـ بروزه في ميدان الدعوة إلى الله ، وذلك من خلال المحاضرات والمسامرات التي كان يلقيها وأشهرها محاضرة "الحرية في الإسلام".

ـ عنايته بمجال الإصلاح التربوي؛ وذلك من خلال المحاضرات والمسامرات والمقالات.

المرحلة السورية:

ـ التدريس بالمدرسة السلطانية.

ـ كان من أبرز الداعين في تلك الفترة إلى تقوية الروابط بين العرب والأتراك في إطار الأمة الإسلامية.

ـ قام بإلقاء محاضرات في الجامع الأموي، وكتابة المقالات في الصحف السورية.

ـ سافر إلى الآستانة، وعمل منشأ عربيا بوزارة الحربية .

ـ عضو المجمع العلمي العربي في دمشق.

المرحلة المصرية:

ـ حصل على وظيفة مصحح ومراجع للنصوص بدار الكتب المصرية.

ـ أسهم في تأسيس جمعية تعاون جاليات إفريقيا الشمالية وترأسها.

ـ ألف كتاب بعنوان نقض كتاب "الإسلام واصول الحكم" عام 1925م

ـ ألف كتاب بعنوان نقض كتاب "في الشعر الجاهلي" عام 1926م.

ـ اهتم بتكوين الجمعيات في مختلف مجالات الإصلاح الديني والاجتماعي مثل: جمعية الشبان المسلمين 1927م .

ـ درَّس في جامع الأزهر عام 1928م .

ـ دخل هيئة كبار العلماء في مصر إثر تقديمه بحثه (القياس في اللغة العربية).

ـ ألف كتاب " الهجرة وشخصية الرسول صلى الله عليه وسلم" رد به على الشيخ محمد شلتوت.

ـ ألف كتاب "الفن القصصي" رد به على الدكتور محمد خلف الله .

ـ كتاب نقض اقتراح لبعض "الإصلاح في متن اللغة" رد به على أحمد أمين[1]

2ـ تلخيص كتاب القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين: يعد محمد الخضر حسين من أهم العلماء الذين تحدثوا عن القياس في اللغة، وهو أحد أعضاء مجمع اللغة العربية

[1]. محمد بن ابراهيم الحمد، منهج الشيخ محمد خضر حسين، ص 63 فما بعدها.

الملكي بالقاهرة، ومؤلف كتاب القياس في اللغة العربية، افتتح كتابه بالحديث عن مفهوم اللغة ويرى أن اللغة كما قال ابن جني أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.

وقد اختلف الفلاسفة واللغويين في أصل نشأتها، فهناك من يرى أنها توقيف من الله، وهناك يرى أن مبدأها الطبيعة، وهناك من اتجاه آخر يرى أنه من وضع واصطلاح البشر، كما أن اللغة تأثر في الفكر والفكر يأثر في اللغة فبينهما علاقة تأثير وتأثر، بالإضافة إلى تميزها عن سائر اللغات الأخرى بحسن الفاظها ومعانيها وأساليبها وغزارة مادتها التي سمحت لها ببقائها حية على غرار بعض اللغات التي اندثرت، وعلى الرغم من هذه المميزات إلا أنها كانت تعاني من نقص في مسايرة العلوم والمدنية، فقد سبقتها الدول النامية في انشاء المجامع اللغوية مثل المجمع اللغوي في ألمانيا الذي تألف سنة 1617م. في حين ظهر المجمع اللغوي للعربية بالقاهرة سنة 1934م لمعالجة هذا النقص الذي يعتري اللغة العربية، لمواكبة متطلبات العصر معتمدين في ذلك على القياس، كقياس صيغ الكلام واشتقاقها، والتقديم والتأخير والاتصال والانفصال". [1]

وقد رد محمد الخضر حسين أنواع القياس إلى أربعة أوجه وهي: **(احدهما)**: حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما، و **(ثانيها)**: أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الإسم وجوداً وعدماً، و **(ثالثهما)**: إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة.

[1]- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، (د، ط). القاهرة: 1353، المطبعة السلفية ومكتبتها، ص1 فما بعدها.

كصيغ التصغير والنسب والجمع. وهو ما أطلق عليه القياس الأصلي (ما يقاس عليه)، و **(رابعهما):** إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالف لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه، وأطلق عليه القياس التمثيلي.

ولقد تنوعت الأقيسة في اللغة منها: القياس على الشاذ وينقسم أيضا إلى أنواع، **(احدهما):** أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لا في اللفظ عينه، ولا فيما كان من نوعه، **(ثانيهما):** أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع، **(ثالثهما):** كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس، **(رابعهما):** أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس على ما لابد من تأويله بخلاف الظاهر، والقياس في صيغ الكلم واشتقاقها، إذ وضح كيفية القياس على المصادر والأفعال، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأَفْعُل التفضيل، والصفة المشبهة، وفعل التعجب والنسب، والتصغير والجموع. وهناك نوع آخر من الاشتقاق من أسماء الأعيان. [1]

كما فصّل في أنواع أخرى للقياس تتمثل في قياس الشبه وقياس العلة ويقصد بقياس الشبه: إذا كان بين بعض أنواع الكلم شبه من جهة المعنى أو جهة اللفظ. أما قياس العلة: فهو اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة، وعلة القياس تنقسم إلى ثلاثة أقسام **(أحدهما):** ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول، و (ثانيهما) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها، و **(ثالثهما):** ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل. ولقياس العلة ثلاثة أقسام: (أحدهما) : قياس الأولى: وهي أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، **(ثانيهما):** قياس

[1]- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 28 فما بعدها.

المساوي: وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء، و **(ثالثهما)** قياس الأدنى: وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل.

إلا أنه هناك مباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي منها: القياس في الاتصال، القياس في الترتيب، القياس في الفصل، القياس في الحذف القياس في مواقع الاعراب القياس في العوامل، القياس في شروط العمل، القياس في الاعلام." [1]

3_ منهج محمد الخضر حسين في كتابه القياس في اللغة العربية:لكل عالم أو مؤلف منهج يسير عليه، ويتبع خطاه في مساره العلمي، من أجل الوصول إلى هدف معين وغاية مرجوة، ومن هؤلاء العلماء نجد: العالم اللغوي (محمد الخضر حسين) في كتابه (القياس في اللغة العربية) فقد بنى كتابه على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أنه وصف القياس عند الأولين وأتى بتصانيف ومصطلحات جديدة للقياس، وجعلها في نوعين أساسيين هما : القياس الأصلي والقياس التمثيلي ، كما أورد مباحث مشتركة بين هذين النوعين منها: القياس في الاتصال، القياس في الحذف القياس في الترتيب وغيرها. (إذ أن محمد الخضر حسين) لم يعتمد على نظام الأبواب والفصول في تقسيم كتابه، على خلاف بعض الكتب الأخرى التي اعتمد فيها مؤلفوها على الأبواب والفصول، وإنما جعل محتويات كتابه في عناوين مستقلة، وجمعت دراسته لهذا الكتاب بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ففي الجانب النظري استهله بحديثه عن اللغة العربية وفضلها وحاجتها

[1]- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية ، ص 78 فما بعدها.

إلى القياس، أما الجانب التطبيقي فقد ذكر فيه أنواع القياس مصحوبة بأمثلة وشواهد من مختلف الكتب.

4ـ أنواع القياس الإعرابي عند محمد الخضر حسين: اهتم (محمد الخضر حسين) بالقياس كثيرا، حيث ألف فيه واجتهد في تقسيم أنواعه، كما اجتهد علماء سبقوه في النوع ذاته أمثال: (عبد الله بن اسحاق الحضرمي)، (خليل بن احمد الفراهيدي)، (ابن الانباري) وغيرهم من العلماء الذين تبعوهم.

قسم (محمد الخضر حسين) أنواع القياس الإعرابي إلى أربعة أقسام:[1]

ـ **أحدهما:** حمل العرب أنفسهم ببعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما، كما يقال اعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعانٍ لا يتبين المراد منها إلاَّ بالإعراب، وإلى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله: "ضارع الأبرار بعمل التَّوابِ الأوَّابِ، فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالإعراب"[2] فعند قياس كلمات عربية على أخرى يقتضي أن تكون هناك علة جامعة بينهما حتى يأخذ المقيس (الكلمات الأخرى) حكم المقيس عليه (الكلمات العربية).

ـ **ثانيهما:** " أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودًا وعدمًا، فتعدى هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق منه ذلك الوصف، وتجعل المعنى من مدلولات

[1]ـ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 25.

[2]ـ المصدر نفسه، ص 25.

ذلك الإسم لغة، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصفٍ هو مخامرته للعقل وستره. فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرا تسمية حقيقة لغوية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا النوع من القياس يقوم على الدلالة المعنوية للكلمة وتغيراتها سواء حقيقةً أم مجازًا؛ لأن هذا النوع إنما ورد عند الأولين بالمعنى المجازي أو ما يعرف المجاز المرسل باعتبار ما سيكون.

ـ **ثالثهما:** " الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول للمتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة، ما ينطق به من أمثالها." [2] وقد أطلق على هذا النوع (بالقياس الأصلي) ويعني به ضم كلمات إلى كلمات أخرى ثابتة الحكم وذلك باستقراء الكلام العربي، إذ يعد الاستقراء من أهم الطرق المتبعة في تكوين القواعد العامة.

ـ **رابعهما:** "اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم الخالف لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترغيم المركب المزجي الوصفي قياسا على

---

[1]ـ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية ، ص 26.

[2]ـ المصدر نفسه، ص 27.

الأسماء المنتهية بتاء التأنيث، وكما أجازت طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعين حرف الجر، قياسًا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ."

[1]

وهو ما أطلق عليه (بالقياس التمثيلي) إذ أن هذا النوع من القياس يخالف النوع الذي قبله، الذي يكون فيه اللفظ من نفس أنواع الألفاظ التي يلحق بها، في حين أن هذا النوع يقوم بإعطاء كلمات حكم أخرى مخالفة لها في النوع، إلا أنه يمكن أن تكون هناك أوجه تشابه بينهما.

وقد خص محمد الخضر حسين النوعين الآخرين من القياس بالدراسة والشرح والتمثيل (القياس الأصلي، القياس التمثيلي) **وهناك أنواع أخرى للقياس ذكرها محمد الخضر حسين وهي:**

1ـ القياس على الشّاذ:" قسم (محمد الخضر حسين) الحكم الذي ورد به السماع النادر إلى أربعة أنواع:

أحدهما: أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لا في اللفظ عينه، ولا فيما كان من نوعه، و(سيبويه) يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذه أصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه، ومثال هذا (شنئي) في نسبة إلى (شنوءة) فقد اكتفى بهذا الشاهد وجعل وزن فَعَلَي قياسا في كل ما كان على صيغة فعولة." [2] ويتجلى هذا النوع من القياس في لفظ محدد بحيث لا يخالف

[1]ـ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية ، ص 27.

[2]ـ المصدر نفسه، ص 39.

السماع واللفظ بذاته أو الألفاظ التي تلحق به، فقد استشهد محمد الخضر حسين بما ذهب إليه (سيبويه) الذي يرى أن كل ما كان على وزن فعلي يقاس على وزن فعولة.

ـ **ثانيهما:** " أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزنا، ولا يجيزون لأحد النسج على مثاله وقد حاد الأخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم هداوي في جمع (هدية) فجعله مقيسًا في كل ما كان لامه (ياء) وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس." [1] فالكلمات التي تكون مخالفة للقياس والسماع أجمع عليها العلماء أن لا يكون لها وزن، ولا يقاس عليها باعتبارها كلمة شاذة.

ـ **ثالثهما:** " كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل: (استحوذ) و (استصوب)، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوهما ألفًا كما يقال (استقام) و (استعاذ) و (استنار) **ومثل:** (عُيَيْد)، تصغير (عيد)، واقتضى القياس (عُويد) "[2] إذ يتمثل هذا النوع في مجموعة من الألفاظ المحدودة والمخالفة للقياس، التي إذا أكثر استخدامها في مخالفة القياس أدى ذلك إلى التقليل في استعمالها.

رابعهما: " أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ومثال هذا ان المعروف في خبر (عسى) كونه مضارعا مقرونا بأن أو مجردا منها وورد اسمها صريحا في أمثلة

[1]ـ القياس الإعرابي عند محمد الخضر حسين، ص 39.

[2]ـ المصدر نفسه، ص 40.

معدودة، فقالوا في المثل: "عسى الغوير أبؤسا" وقال الشاعر: "ولا تعذلن إن عسيت صائما"... والحق فيها يظهر أن ما يجيء على غير القياس قسمان:

أحدهما: أن يكون كلام العرب سائر على سنة معروفة ووضع عام، فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام، فهذه لا تصلح أن تكون موضع للقياس. [1] يشترط في الكلام العربي أن يكون متعارفًا عليه وفصيحًا، فالكلمات المسموعة من مصادر لا تعرف بالفصاحة لا يمكن القياس عليها.

ـ ثانيهما: " ما يرد في الكلام الفصيح، ونتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة مثل: آيات الكتاب الحكيم، والأحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة وهذا إن كان كلمة خرجت عما نسميه قياسا نحو "معائش" بالهمزة في إحدى القراءات الصحيحة، صح لنا أن نعطيها حكم (استحوذ و استصوب) سنتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها" [2] فالكلمات التي خرجت عن القياس يمكن إعطاؤها حكم كلمات أخرى كون هذه الكلمات لا شك في فصاحتها.

2ـ **القياس على من لا بد من تأويه بخلاف الظاهر:** " قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع. ويستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره؛ ومقتضى مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسعه القياس ومما يساق شاهدا

[1] ـ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 41 فما بعدها.

[2] ـ المصدر نفسه، ص 44.

على قولهم في المصدر الذي كثر مجيئه حالا: أنه مقصورا على السماع، مع أنفسهم يؤولون المصدر باسم الفاعل أو يقدر معه مضاف يصلح أن يكون حالا فيكون المراد من المصدر نحو (بغتة) في قولهم : (طلع زيد بغتة)، اسم فاعل أو محمل على أنه في التقدير على بغتة، ... وذهب بعضهم إلى أنه من باب ما بقاس عليه أن علماء البلاغة استحسنوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة فنحو: (زيد عدْلٌ أو رضا). وكذلك نحو قولهم: (الليلة الهلال)" [1]

منع العلماء القياس على الكلام الشائع عند العرب حتى ولو أدل بمصدره على خلاف ظاهره.

3ـ الاشتقاق من أسماء الأعيان: "تصرف العرب في أسماء الأعيان على وجه الاشتقاق فأخذوا منها أفعالا في أوزان مختلفة، وأسماء فاعلين ومفعولين إلى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الأحداث، ... ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه منها: اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لإصابتها، أو إمالتها، أو العمل بها، قال ابن مالك في التسهيل: " ويطرد صوغ ‹فَعَّلَ› من أ سماء الأعيان لإصابتها نحو: جَلَدَ، ورأسه، أو إنالتها نحو شحمَهُ ولَحمَهُ وأطعمه ذلك، وأعما بها، نحو: رَمَحَهُ وسَهَمَهُ: أصابه بالرمح والسهم." [2] يتضح من خلال ما سبق أن الاشتقاق من أسماء الأعيان ارتبط بأسماء الأحداث في اللغة العربية، فقد حدد العلماء بعض أنواع القياس التي يمكن الاشتقاق منها، لإصابة أسماء الأعيان أو إمالتها أو العمل بها.

---

[1]ـ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 45 فما بعدها.

[2]ـ المصدر نفسه، ص 69.

4ـ قياس الشبه: " يقيس النحاة بعض أنواع الكلم إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى أو جهة اللفظ ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الأفعال نحو: عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي الزم، واثبت، وتقدم...، ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري في ما قبل تاء التأنيث."[1]

يقوم قياس الشبه في بعض أنواع الكلمات على أساسين هما: اللفظ والمعنى، فمن حيث المعنى كأسماء الأفعال (صه، مه، اف) ومن حيث اللفظ كالمركب المزجي (بعلبك، دك الباب).

5ـ قياس العلة:" ينبني القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة"[2] يقصد بها أن تكون هناك علة جامعة بين الأصل والفرع ولها ثلاثة أقسام وهي:

أحدهما: " قياس الأولى: وهي أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو (أُغْضُضْنَ) أن يقال (غُضْنَ) قياسا على قول العرب في نحو (أُقْرُرْنَ) (قُرْنَ) بحذف أحد المثلين وعلة هذا القياس طلب التخفيف."[3] يشترط هذا النوع من القياس على أن العلة في المقيس تكون أقوى من علة المقيس عليه، فقد أجازوا حذف بعض حروف الكلمات قياسًا على كلمات أخرى من أجل تخفيفها.

---

[1]ـ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 74 فما بعدها.

[2]ـ المصدر نفسه، ص 75 فما بعدها.

[3]ـ المصدر نفسه ، ص 77.

ثانيهما: " قياس المساوي: وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها. لا يجوز تقديم خبرها عليها، قياسا على عسى فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وعلة المنع عدم تصرف الفصل، وهذه العلة يستوي فيها الفعلان (ليس) (عسى)"[1] والمقصود من هذا مساواة العلة في كلا من المقيس والمقيس عليه.

ثالثهما: " قياس الأدنى: وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، ومثاله أن اسم الزمان المضاف إلى الفعل الماضي يجوز بنائه على الفتح نحو قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبي ** فقلت: ألما أصح وشيبُ وازغُ؟ " [2]

هذا النوع هو عكس قياس الأولى بحيث أن العلة في المقيس أضعف من العلة في المقيس عليه.

6ـ القياس في الاتصال:" خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها إلى غيرها مثل: حروف الجر والنداء تختص بالأسماء، ومثل: لم ولن وليس وسوف تختص بالفعل المضارع، وجعلت بعضها مطلق بين الأسماء والأفعال، نحو: همزة الاستفهام، وما النافية. أو مطلق بين المضارع والماضي، نحو قد ولا النافية وإن الشرطية." [3]

بين علماء العرب الحروف التي تدخل على أقسام الكلمة (الاسم والفعل) فقد حددوا الحروف التي تدخل على الأسماء فقط مثل: (حروف الجر) كما حددوا أيضا الحروف التي تدخل على

---

[1]ـ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 77.

[2]ـ المصدر نفسه، ص 77 فما بعدها.

[3]ـ المصدر نفسه، ص 81.

الأفعال فقط (فعل مضارع) مثل (لم، لن ...) إلا أن هناك بعض الحروف لم يخصوها بالأسماء فقط من دون الأفعال وإنما جعلوها مطلقة.

7ـ القياس في الترتيب: " التناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة، فمن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف والمؤكد يتقدم على التوكيد، والمنعوت يتقدم على النعت، والمبين يتقدم على البيان، والمبدل منه يتقدم على المبدل والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على التمييز، وصاحب الحال يتقدم على الحال فمن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها، فإن ما تقبل دعواه حتى كانت مصحوبة بدليل،"[1] ويقصد بقياس الترتيب أن يكون هناك دليل عند تقديم كلمة على أخرى فإن لم يكن هناك دليل على سبب هذا التقدم لا يقبل منه

8ـ القياس في الفصل: " الأصل في الألفاظ المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلقى بينهما فاصل، وقد خالفوا هذا الأصل في مواضع كثيرة. حتى دخل بعضها في فنون البلاغة كالفصل بين مفعولي رأيت في مثل قول الشاعر:

ويمتحن الدنيا امتحان مجرب ** يرى كل ما فيها وحاشاك فانية.

أو بين النعت والمنعوت كما قال تعالى: ﴿وَ إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُنَ عَظِيمٌ﴾ ويجب النظر في قوة الارتباط وضعفه في هذا المقام فيكفى من الشواهد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفي في الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قويًا ... ، منعوا الفصل بين الموصول الحرفي

[1]ـ القياس الإعرابي عند محمد الخضر حسين، ص 85.

وصلته متى كان الموصول عاملا مثل (أن المصدرية) وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته مثل (ما المصدرية)." [1] تكمن العلاقة الموجودة بين الألفاظ في المعنى، فإذا كانت العلاقة التي تربط بين هذه الألفاظ قوية، لا يمكن الفصل بينهما، أما إذا كانت العلاقة التي تربطهم ضعيفة أجازوا الفصل بين هذه الألفاظ.

9ـ القياس في الحذف: " من الجلي أن حذف أحد أجزاء الجملة بغير أسلوبها، ويحدث فيها هيئة جديدة،... وهذا الأصل هو الذي يتمسك به من لا يجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقم عندهم دليل على صحة حذف أمثالها. كما منع الجمهور حذف الفاعل ومنع البصريون حذف الموصول ... أجاز الكسائي حذف الفاعل والكوفيون حذف الموصول والجمهور حذف أحد مفعولي ظننت اعتمادا على شواهد مبسوطة في كتب الفروع."[2] يؤدي الحذف في الجملة إلى الإخلال في بنيتها وإعطاؤها بنية جديدة فهناك من يمنع الحذف وهناك من يجيز الحذف في الجملة لوجود دليل ثبت في كتب سابقة.

10ـ القياس في مواقع الإعراب: " إذا وردت كلمة بمكان من الإعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان فأصولهم تقتضي أن تطرد فيها سمعت، ولا يقاس عليه غيره من المواضع ... وعد ابن هشام في أوهام الزمخشري تخريجه لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ على أن

[1]ـ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 87 فما بعدها.

[2]ـ المصد نفسه، ص 88 فما بعدها.

كافة نعت لمصدر محذوف والتقدير راسلة كافة، ومن نازعو في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعي المطالب بالدليل." [1]

إذا أتت كلمة في موضع إعرابي ما ، ولم يرد استعمالها في هذا الموضع من قبل لا يجوز قياس مواضع كلمات أخرى عليها.

والتحقيق في هذا المطلب أنما يصلح أن نجريه على قاعدة في الإعراب نوعان:

ـ **أحدهما:** "ما يدور على ألسنة البلغاء وغيرهم، ويجري في مخاطباتهم بحالة خاصة من الإعراب: عند وقبل وقطب ومع ، وهذا هو الذي نقف فيه عند حد السماع.

ـ **ثانيهما:** ما لا يتردد في أغلب مخاطباتهم، وإنما يرد في حالٍ لا يدل على قصدهم إلى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية. وهذا هو الذي يسوغ لنا أن نخرج به عن حالته الواردة ونستعمله في المواضع التي يساعد عليها الوضع ، فلو لم نسمع لفظ الضرغام أو اللوذعي أو الفيصل إلاّ فاعلا أو مفعولا كان لنا إرادة في تراكيب من عندنا مضافا إليه أو مبتدأ أو خبر."[2]

يشترط في النوع الأول أن يكون الكلام جارٍ في كل مخاطباتهم ويختص بحالة معينة من الإعراب، أما النوع الثاني لم يرد في كل مخاطباتهم ولكنه يأتي مخالفا لقصدهم، فهناك بعض الكلمات لولم يتم سماعها في مواقع معينة لأمكن وضعها في مواقع أخرى.

---

[1]ـ المصدر نفسه ، ص 90 فما بعدها.

[2]ـ محمد الخضر حسين ، القياس في اللغة العربية، ص 92.

11ـ القياس في العوامل: "من البين أن الرافع والناصب للكلمة هو الناطق بها وما نسميه بالعامل كالفعل والحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الأثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم ... وعوامل الإعراب ترجع إلى ستة أصناف:

ـ **أولها:** الأفعال المتصرفة ومصادرها وما يشتق منها، نحو: إسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل.

ـ **ثانيها:** الأفعال غير المتصرفة نحو: عسى و ليس و نِعْمَ وبِئْسَ.

ـ **ثالثها:** الحروف، مثل: الحروف الخافضة للأسماء والحروف الناصبة للأفعال أو الجازمة لها.

ـ **رابعها:** أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة كالمضاف يعمل في الخبر، والمميز المفرد يعمل في التمييز.

ـ **خامسها:** صفات تكتسبها الكلمة من خلال إستعمالها في الجملة، كالابتداء والإضافة في الأسماء، والتجرد من الناصب والجازم في الأفعال.

سادسها: كلمات ليست بأفعال، ولكنها تشبه الأفعال في المعنى كاسم الإشارة وحرف التنبيه في رأوا من يجعلهما عاملين في الحال ، نحو هذا زيد كاتبًا، و كحروف النداء، وما لنا فيه عند

من يجيز تعلق الظرف أو الجر أو المجرور بها."[1] فالعامل يعد تلك الأداة التي يراها المتكلم ويعدها الشاهد الذي يختص برفع الكلمة ونصبها وجزمها.

12ـ القياس في شرط العمل: " قد يكون العامل مقارنا بوصف أو لفظ، فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطً في عمله، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معموله عليه فلا يقال: زيدً ما أحسن، وكما قالوا: إن (دام) تعمل عمل (كان) بشرط أن تسبقها (ما) المصدرية الظرفية، وللعامل مع هذه الشروط حالان:

ـ **أحدهما:** ما إذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملا، كما شرطوا في نصب إذنً للمضارع أن تكون في صدر الجملة، فإذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء (إذن) في نظم الكلام مهملا.

ـ **ثانيهما:** ما إذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة البتة وهذا كما شرطوا لعمل إن وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يؤتى اسمها متقدم على خبرها." [2] فإذا ما قورن العامل بوصف أو لفظ فإن تلك المقارنة هي التي تسمح أن يكون له شرطا في عمله، ويكون ذلك الشرط في حالتين: الأولى يؤدي فيها فقدان الشرط إلى بطلان العمل مع بقاء العامل مهملا، أما في الحالة الثانية فإذا ضاع الشرط لا يجوز الإتيان بالعامل.

13ـ قياس الأعلام :

---

[1]ـ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 94 فما بعدها.

[2]ـ القياس الإعرابي عند محمد الخضر حسين ، ص 100.

" المعروف في الأعلام أن أمرها موكول إلى واضعها فينقلها من أي موضع شاء ويصوغها في أي موضع شاء، ويصوغها في أي وزن شاء دون أن يراعي قانونا أو يجري فيها على سنة القياس ... انتقد القرافي علي الفخر بن الخطيب تسميته كتابه (بالمحصول) قائلا: إن الفعل حصل لا يتعدى إلا بحرف الجر ومثل هذا لا يبنى اسما مفعول إلا مصحوب بالمجرور فكان حق التسمية المحصول فيه." [1] إذن فقياس الأعلام لا يعتمد ولا يخضع لأي قانون أو فاصلة وانما الواضع لهذه الأعلام هو المتحكم في نقلها وسوغها في أي موضع أو وزن أراد.

ونستنتج من خلال ما سبق أن (محمد الخضر حسين) قسم القياس أنواعا عديدة و ذلك في كتابه (القياس في اللغة العربية) فقد ذكر فيه أنواعا من القياس كانت معروفة من قبل، مثل: القياس على الشاذ الذي ذكره الخليل بن احمد الفراهيدي وقياس الشبه وقياس العلة اللذان ذكرهما ابن الانباري، هناك أنواع تحدث عنها مجمع اللغة العربية بالقاهرة واوردها هو في كتابه باعتباره عضوا في هذا المجمع مثل: الاشتقاق من اسماء الأعيان ، القياس في سيغ الكلم واشتقاقها، ومن الجهود اللغوية التي برز فيها محمد الخضر حسين في مجال القياس هي اعادته تصنيف انواع القياس والمجيئ بمصطلحات وتسميات جديدة له منها: القياس على ما لابد من تأويله بخلاف الظاهر، القياس في الترتيب، القياس في الحذف، القياس في الفصل، القياس في الاتصال، القياس في مواقع الاعراب، القياس في العوامل، القياس في شرط العمل، القياس في الاعلام.

[1]- محمد الخضر الحسين، القياس في اللغة العربية، ص 103.

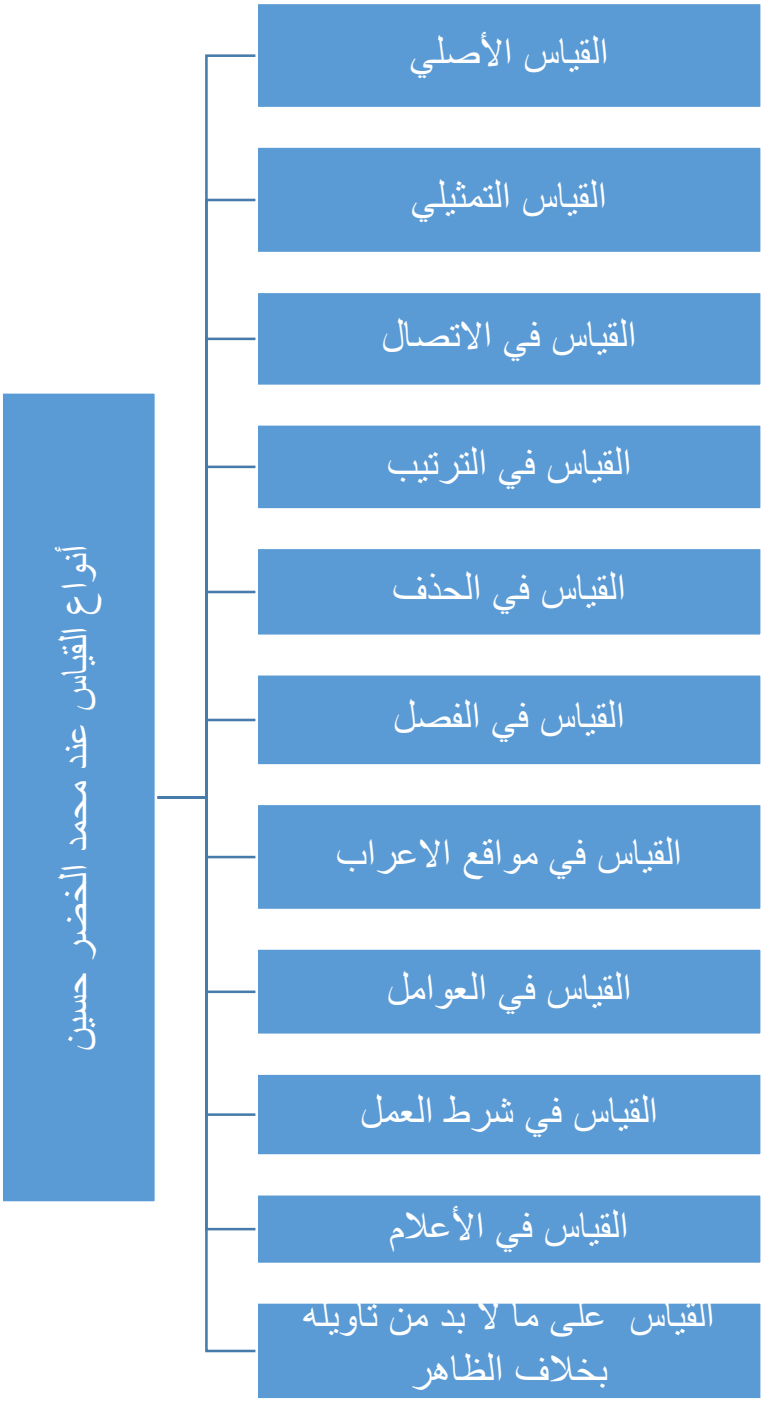

التصنيفات التي جاء بها محمد الخضر حسين في مجال القياس
الشكل -13--

الخاتمة

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج يمكن أن نجملها فيما يلي :

_ يقوم علم أصول النحو على أربعة أركان وهي :السماع ، القياس، الاجماع، استصحاب الحال، وقد اعتمد عليها النحاة في وضع وبناء القواعد والاحكام النحوية.

_ اشترط العلماء؛ القياس على الكلام الفصيح الشائع في الاستعمال إضافة إلى أن يكون هذا الكلام مسموعا كثيرا ومألوفا بين المتكلمين فإذا قل سماعه وخالف المألوف لم يجيزوا القياس عليه.

_ من المتعارف عليه عند العرب أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ولكن قد ترد في القرآن الكريم ألفاظ شاذة يمكن القياس عليها.

_ كانت هناك اختلافات في تقسيم أنواع القياس بين علماء النحو القدماء منهم: عبد الله بن اسحاق الحضرمي، الذي يعتمد على قياس الطرد والذي يعني به قياس الكلام الذي لم يسمع عن العرب على الكلام الذي سمع عنهم.

_ من العلماء الذين اختلفوا كذلك في تصنيف القياس نجد الخليل بن احمد الفراهيدي وسيبويه وابن جني فكان لكل منهم رأي في تقسيمه.

_ يعد ابن جني من العلماء الذين فصلوا في القياس وذلك في كتابه الخصائص، حيث أنه قسم الكلام العربي إلى أربعة أنواع وذلك حسب المطرد والشاذ فهناك ما هو مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وهناك ما هو مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال، ومطرد في القياس وشاذ في الاستعمال وأخيرا شاذ في القياس والاستعمال جميعا.

_ قسم ابن الانباري انواع القياس إلى : قياس الطرد وقياس الشبه وقياس العلة .

_ من القرارات التي جاء بها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجال القياس نذكر: التضمين ، الاشتقاق من اسماء الأعيان، النسب، الصيغ، الجموع.

_ تعد نظرية العامل من أهم النظريات التي بحث فيها العلماء وكانت محل الاختلاف بين العديد منهم.

_ يعد كتاب القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين من بن الكتب والمصادر التي يجب الاعتماد عليها في مجال القياس.

_ تكمن الجهود الاضافية التي أتى بها محمد الخضر حسين في موضوع القياس في إعادة تصنيفه لأنواع القياس وإطلاقه عليها مصطلحات جديدة .

_ نجد محمد الخضر حسين ركز على نوعين رئيسيين من القياس هما: القياس الأصلي والقياس التمثيلي، ومن المسميات التي أتى بها: القياس في الاتصال، القياس في الحذف ، القياس في الترتيب، القياس في الفصل.

_ يعد هذا الكتاب ممنهجا من حيث التصنيف والترتيب بحيث يمكن أن يكون مرجعا للطلبة المتخصصين.

_ زاوج محمد الخضر حسين في مسألة القياس بين القدماء والمحدثين من حيث التسمية في بعض المواضع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

_ القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

المصادر:

_ محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، (د.ط) . القاهرة: 1353هـ، المطبعة السلفية ومكتبتها.

المعاجم:

1_ الجوهري، الصحاح ، تح: محمد محمد تامر وآخرون، (د.ط). القاهرة: 2009م، دار الحديث، مج: 1.

2_ الزبيدي، تاج العروس، تح: عبد العزيز مطر، ط2. 1994م، مطبعة حكومة الكويت، ج :8.

3_ الزمخشري، أساس البلاغة ، تحقيق، تح: محمد باسل عيون السود، ط1. لبنان: 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج: 2.

4_ ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ط 2. 1979م، دار الفكر، ج: 3.

5_ الفيروز أبادي، قاموس المحيط، تح: محمد الشامي وزكرياء جابر أحمد، 2008م، دار الحديث بالقاهرة، مج: 1.

6_ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط، ط: 4. مصر: 2008م، مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة.

7_ ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، (د ط). القاهرة: (د.ت)، دار المعارف ، ج: 36، مج: 4 .

8_ ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، (د ط). القاهرة: (د.ت)، دار المعارف ، ج: 46، مج: 5 .

الكتب:

1_ تمام حسان ، الأصول، (د.ط) . القاهرة : 2000م، عالم الكتب.

2_ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في اصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، ط 2. 2006م، دار البيروتي.

3_ ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي نجار، ط 1. 1913م، دار الكتب المصرية، ج1 .

4_خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، (د. ط) . العراق : 1981م، دار الرشيد.

5_ خديجة الحديثي، الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه، (د. ط). 1974م، مطبوعات جامعة الكويت.

6_ زكرياء الشاوي المغربي اجزائري، ارتقاء السيادة في علم اصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السادي، ط 1. العراق: 1990م، دار الأنباء للطباعة والنشر.

7_ سعيد الأفغاني، في أصول النحو، (د. ط). بيروت : 1987م، المكتب الاسلامي.

8_ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط 7. القاهرة: 1968م، دار المعارف.

9_ عباس حسن ، الغة والنحو بين القديم والحديث ، (د.ط). مصر: 1996م، دار المعارف.

10_ علي جمعة، القياس عند الاصوليين، ط1. مصر: 2006م، دار الرسالة بالقاهرة.

11_ علي ابو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط 1. 2007م، دار الغريب.

12_ محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، (د. ت)، ط 4. القاهرة: 1989م، عالم الكتب.

13_ محمد خير الحلواني، اصول النحو العربي، ط2 . الرباط: 1983م، الناشر الأطلسي.

14_ محمد اسماعيل المشهداني، الاجماع دراسة في اصول النحو العربي، ط1. عمان: 2013م، دار الغيداء.

15_ محمود احمد نحلة، اصول النحو العربي، ط1. لبنان : 1987م، دار العلوم العربية بيروت.

16_ محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط 1. 1985م، مؤسسة الرسالة دار الفرقان.

17_ محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط 1. القاهرة: 1995م، دار الفكر العربي.

18_ محمد ابن ابراهيم الحمد، منهج الشيخ محمد الخضر حسين، ط 1. المملكة العربية السعودية_ الرياض: 2015م، دار ابن خزيمة.

19_ ابن الانباري، لمع الادلة في اصول النحو، تح: سعيد الافغاني، ط 2. بيروت: 1971م، دار الفكر.

20_ ابن الانباري، الاغراب في جدل الاعراب، تح: سعيد الافغاني، ط 1. دمشق: 1957م، دار الفكر.

21_ ابن الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، دار الفكر، ج: 1.

المجلات:

1_ عمر مفتاح سويعد، المقاييس والعلل الصرفية والنحوية وموقف علماء العربية منها، ليبيا: 2012م، مجلة الجامعة الاسمرية، العدد 17.

الرسائل الجامعيّة:

1_ ديتا يولياني، القياس عند سيبويه في اصول النحو، جاكارتا: 2010م، جامعة شريف هداية الله الاسلامية الحكومية.

2_ محمد معروف، اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، مالانج: 2010م، جامعة مولانا الملك ابراهيم الاسلامية الحكومية.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات:

_ مقدمة: ..... أ-ت
_ الفصل التمهيدي: : ..... ص 5- 54
_ أولا ماهية علم أصول النحو: ..... ص 6-23
_ مفهوم علم أصول النحو: : .....ص 6-7
_ أركان علم أصول النحو : ..... ص 7- 23
_ السماع : ..... ص 7- 16
_ القياس ..... ص 17- 20
_ الاجماع : ..... ص 21- 23
_ ثانيا: ماهية القياس في الدرس اللغوي: .... ص 23-49
_مفهوم القياس:
_ لغة : ..... ص 26
_ اصطلاحا : ..... ص 26- 27
_ مفهوم المطرد
_ لغة : ..... ص 26- 27
_ اصطلاحا : ..... ص 28
_ مفهوم الشاذ
_ لغة : ..... ص 29
_ اصطلاحا : ..... ص 29
_ خلافات تقسيم أنواع القياس بين القدماء والمحدثين حسب المطرد والشاذ: .... ص 30- 49
_ خلافات تقسيم انواع القياس عند القدماء : ..... ص 30- 36
_ خلافات تقسيم انواع القياس عند المحدثين ..... ص 36 – 49
_ ثاثا: القياس الاعرابي وقواعده

مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية (الجملةالاسمية والجملة الفعلية) .. ص51- 54
_ الفصل الأول: : ..... ص 56- 77
_ ترجمة للمؤلف : ..... ص 59- 61
_ منهج الكتاب : ..... ص 62
_ أنواع القياس الاعرابي عند محمد الخضر حسين ..... ص 62- 77
_ خاتمة : ..... ص 79- 81
_ قائمة المصادر والمراجع : ..... ص 86- 89
_ فهرس الموضوعات : ..... ص 88- 89
_ الملخص : ..... ص 90- 91

الملخص: يقوم علم أصول النحو على أدلة إجمالية تتمثل في: السماع، القياس، الاجماع استصحاب الحال، وقد اعتمد عليه النحاة في التقعيد للكلام العربي؛ حيث استنبط علم اصول النحو أدلته من علم أصول الفقه؛ لأن علم أصول الفقه نشأ وتطور قبل علم أصول النحو.

ويعد القياس من أهم أدلة علم أصول النحو التي اعتمد عليها علماء النحو في وضع وبناء الاحكام والقواعد النحوية، وفي تحديد ما طرد من الكلام العربي وما شاذ منه، ولقد كانت له انواع عديدة اختلف العلماء القدماء والمحدثين في تقسيمها وتصنيفها.

الكلمات المفاتيح: القياس، المطرد، الشاذ ، الإعراب ، أصول النحو.

Summary:

The science of grammatical origins is based on the aggregate evidence: hearing, measurement, consensus, reclaiming the situation. The sculptor relied on it in the calendar of Arabic speech. The science of grammar is derived from the science of the origins of jurisprudence, because the science of jurisprudence originated and evolved before the science of grammatical origins.

Measurement is one of the most important evidence of the science of origins as relied upon by grammatical scholars in the development and construction of grammatical rules and rules, and in the identification of expulsions and anomalies of Arabic speech. It had many different types of ancient and modern scientists in their division and classification.

Keywords: measurement, steady, anomaly, expression, grammar origins.